ضمان
مؤسسة ضمان مخاطر القروض

الثقة ليست بالكلمة

Trust is not a Word

2021 التقرير السنوي
ANNUAL REPORT

www.daman-sy.com

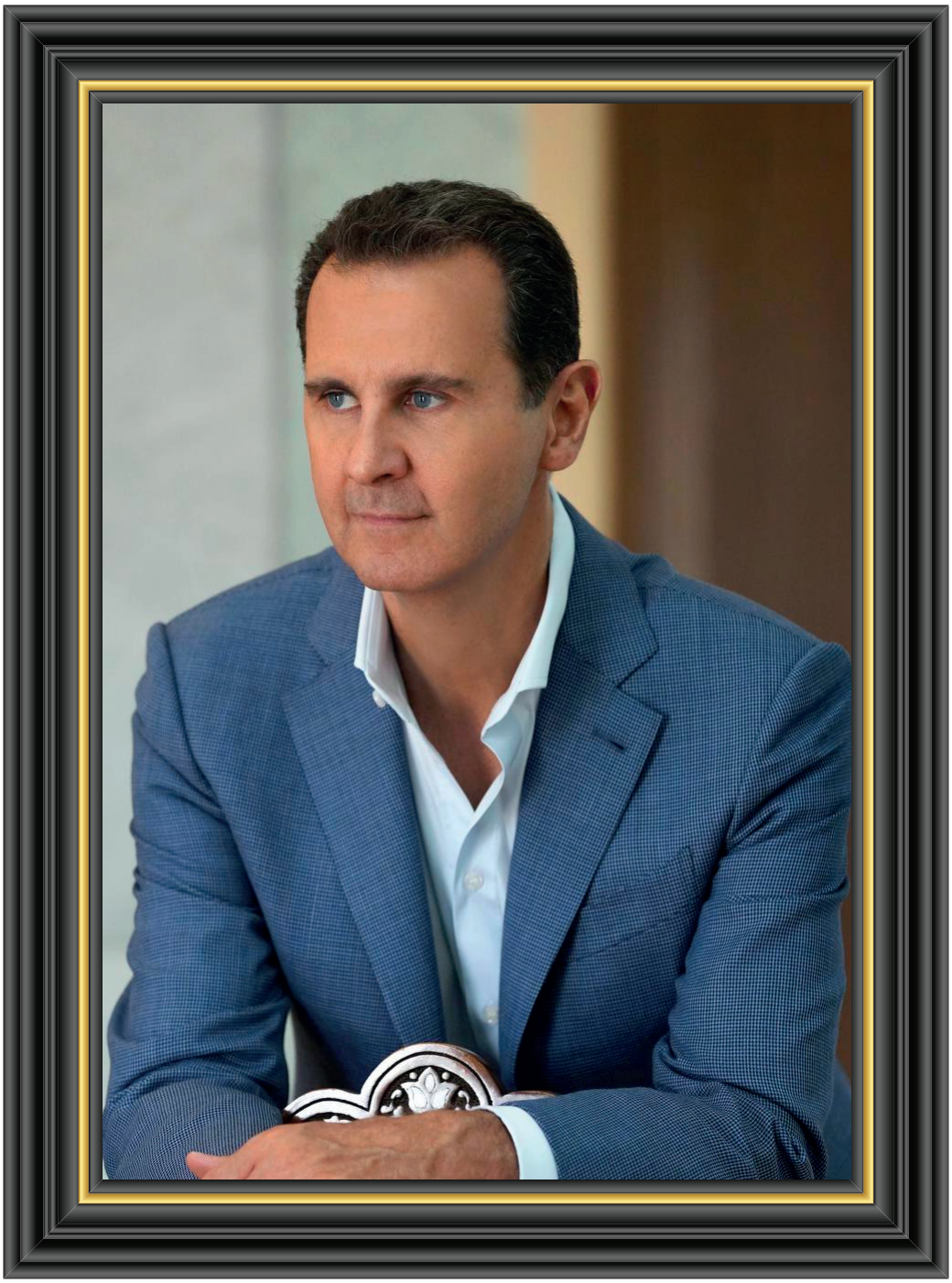

السيد الرئيس بشار الأسد

رئيس الجمهورية العربية السورية

04 عن مؤسسة ضمان مخاطر القروض

05 الرؤية والأهداف

06 الهدف من التقرير

07 كلمة رئيس مجلس الإدارة

08 كلمة المدير العام

09 أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

14 اجتماعات مجلس الإدارة

18 الحوكمة لدى مؤسّسة ضمان مخاطر القروض

19 المساهمين في مؤسّسة ضمان مخاطر القروض

21 الهيكل التنظيمي لمؤسسة ضمان مخاطر القروض

22 ملخص الأداء المالي

25 البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات

أعضاء مجلس الإدارة	الدكتور علي يوسف رئيس مجلس الإدارة
	السيد فادي جليلاتي نائب رئيس مجلس الإدارة
	السيد خالد أبو البرغل
	السيدة ميسون غندور
	الدكتور نضال العربيد
	السيد منير هارون
	السيد إيهاب اسمندر
	الدكتور عمار ناصر آغا
	السيد رائف أبو داهود
.....	.....
المدير العام	السيّد مأمون كاتبه
.....	.....
عنوان المؤسّسة	ساحة المزرعة جانب جامع الإيمان شارع أسامة بن زيد،
.	دمشق، سورية. هاتف 8128 443 11 963 +
	فاكس 8129 443 11 963 +
	info@daman-sy.com
	www.daman-sy.com
.....	.....
المدقق الخارجي	HLB FIDUCIA & BOTROS MAYALEH L.L.C
.....	.....
عملة التشغيل	الليرة السورية

تطـــــوير المشـــاريع الصغيـــرة والمتوسطة فـي ســـورية من خلال تسخـــير نقـاط قوتهـــم وتعزيـــز أعمالهم بمجـموعة منتجاتنا.

تعزيــز نمو وتنمية وخلق المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قابلية هذه المشاريع للبقاء والاستمرارية.

تعـزيز قابليـة المنشـآت الصغيرة والمتوسطـــة للحيـــاة من خـلال توفيـــر المنتجـــات والخدمـــات بشـــروط تنافســية وبأعلى درجات من المهنية والكفاءة والفعالية.

القيم الجوهرية

العمل بروح الفريق - المبادرة - الالتزام - النزاهة.

أهداف المؤسّسة

- تعزيز مسارات نمو وازدهار مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- تمكين المصارف والمؤسسات المالية العاملة في سورية من توسيع حجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تَشارك المخاطر بين مؤسسة ضمان مخاطر القروض والمصارف والمؤسسات المالية عن طريق تخفيض تكاليف التمويل ورفع الجدارة الائتمانية للمقترضين لتمكينهم من الحصول على القروض اللازمة لأعمالهم.
- المساعدة في خلق فرص وبيئة عمل أفضل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي.

يهدف التقرير السنوي إلى إطلاع أصحاب المصلحة على الجهود الدؤوبة والمستمرة التي تبذلها مؤسّسة ضمان مخاطر القروض لتحقيق غايتها في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تمكينها للدخول إلى السوق المصرفية. حيث تسعى المؤسّسة لتوظيف قدراتها لتحقيق دعمها لهذه المشاريع.

يوضح التقرير لأصحاب المصلحة جهود الإدارة في ممارسة الإدارة الجيدة للأعمال مدعومة بالحوكمة السليمة.

يعرض التقرير الأداء المالي للمؤسّسة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١، مقارنة مع السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.

السادة المساهمون..

السادة شركاء مؤسسة ضمان مخاطر القروض والعملاء الكرام.

لن يكون جديداً عليكم، الحديث عن التحديات الكبيرة التي شهدها وطننا الحبيب خلال السنوات السابقة، والتي انعكست آثارها على كامل القطاعات الاقتصادية الوطنية، والتي يعتبر أهمها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هذا القطاع التي يعتبر الأولوية لمؤسسة ضمان مخاطر القروض بموجب مرسوم احداثها، وباعتبار مؤسستنا جزء من هذا القطاع، ساهمت التحديات المذكورة في تأخير انطلاقتها الفعلية، وطرح منتجاتها في السنوات الماضية، ومن هنا كانت الخطة الطموحة التي وضعت عام ٢٠٢ لإجراء التحسينات اللازمة على أنظمة عمل المؤسسة الداخلية،وتحديثها وأهمها: سياسات وإجراءات ضمان المخاطر، دليل الاستثمار، لتكون الأساس المتين الذي بنينا عليه خطتنا، السادة الأعزاء: لقد تم اجراء العديد من التعديلات الإدارية لرفع كفاءة العمل وجودته، لتشكيل فريق عمل محترف، مؤهل، علمياً وعملياً، لقيادة المرحلة المقبلة، لقد تم تعديل اغلب الاتفاقيات مع شركاءنا من المصارف العاملة بما يحقق مصلحة الأطراف كافة، وعلى رأسها المتعامل المستفيد من تمويلات المصارف، قمنا بإعداد الخطة التسويقية والترويجية

للمؤسسة، والمباشرة بإطلاق خدمات الموقع الالكتروني الجديد، أما على صعيد المنتجات فقد تم الانتهاء من التعديلات كافة وأصبحت جاهزة لطرحها على المصارف للاستفادة منها، عسى أن تكون الإجراءات المكثفة خلال العام ٢٠٢١ والتي قامت بها المؤسسة، داعماً أساسياً لمؤشرات الاقتصاد الوطني في التنمية والتشغيل، من خلال قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، هذا القطاع الحيوي والأساسي لإعادة الإعمار، وستكون بإذن الله تعالى...

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور علي محمد يوسف

السادة المساهمين الأكارم

السادة ممثلي الجهات الرسمية

يُسعدني أن أرحب بكم في اجتماع الهيئة العامة العادية لمؤسسة ضمان مخاطر القروض، وأشكركم على تلبية دعوتنا للحضور.

عملت المؤسسة خلال العام ٢٠٢١ على تنفيذ استحقاقاتها القانونية والفنية حيث تم العمل على انتخاب مجلس إدارة جديد وفق ما ينص عليه قانون إحداث المؤسسة ونظامها الأساسي، وتم العمل على إعداد ومصادقة جميع الأنظمة الخاصة بعمل المؤسسة وما يتطلبه ذلك من أدلة عمل.

بالرغم من توقيع الاتفاقيات الإطارية مع أغلب المصارف العاملة، لم تتقدم هذه المصارف بأي طلب لضمان القروض إلى المؤسسة، الأمر الذي دفع المؤسسة لإعادة النظر بنظام المخاطر الخاص بها بما يراعي بيئة عمل المصارف ويأخذ بعين الاعتبار مصارف التمويل الأصغر بعد صدور القانون رقم ٨ لعام ٢٠٢١، وتعديل الحدود الخاصة بتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويتم حالياً التنسيق مع الجهات الإشرافية لإجراء التعديلات المطلوبة التي تضمن انطلاقة قوية للمؤسسة.

فيما يخص البيانات المالية، ووفق ما هو واضح في التقرير فقد عملت المؤسسة على توظيف جزء كبير من رأسمالها في ودائع مصرفية وقد تم توزيعها لتحقيق سيولة جيدة لأعمالها في الفترة الحالية، كما تم التشدد في احتساب المخصصات الائتمانية على هذه الودائع حيث بلغت المخصصات حوالي

(٣١,٧) مليون ليرة سورية وفق المعيار رقم ٩، ومع ذلك أظهرت البيانات الختامية ربحاً صافياً قبل الضريبة بحوالي (٧١) مليون ليرة سورية.

في الختام، أتمنى لزملائي في المؤسسة ولأعضاء مجلس الإدارة النجاح في مهامهم لما فيه مصلحة المؤسسة وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المدير العام

السيد مأمون كاتبة

أعضاء مجلس الإدارة المنتهية ولايتهم بتاريخ ٢١ أيلول ٢٠٢١

السيد ابراهيم زيدان
رئيس مجلس الإدارة
ممثل المصرف الزراعي التعاوني

السيد كرم بشارة
نائب رئيس المجلس
ممثل بنك بيبلوس – سورية

الدكتور عمر سيدي
ممثل المصرف الصناعي

الدكتور مدين علي
ممثل المصرف العقاري

السيد نضال نصراوين
ممثل عن بنك قطر الوطني

الدكتورة شهيرة ديبة
ممثل مؤسسة التمويل الصغير الأولى - سورية

نظراً لانتهاء ولاية المجلس السابق وفق الأنظمة والقوانين النافذة، تم انتخاب مجلس إدارة لولاية جديدة للمؤسّسة بتاريخ ٢١ أيلول ٢٠٢١

الدكتور علي يوسف
رئيس مجلس الإدارة

سوري الجنسية من مواليد ١٩٧١
مدير عام المصرف التجاري السوري
دكتوراه في المحاسبة والأسواق المالية من جمهورية مصر العربية
ماجستير في قياس وتقييم الأسهم من جمهورية مصر العربية
عضو في المجلس الاستشاري في رئاسة مجلس الوزراء
أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

السيد فادي جليلاتي
نائب رئيس مجلس الإدارة
ممثل المصرف الدولي للتجارة والتمويل

سوري الجنسية من مواليد ١٩٧٩
الرئيس التنفيذي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل
رئيس مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية
درجة ماجستير في الإدارة المالية
إجازة في المحاسبة من كلية الاقتصاد جامعة دمشق

السيد خالد أبو البرغل
ممثل بنك بيمو السعودي الفرنسي

سوري الجنسية من مواليد ١٩٧٣
ماجستير أعمال مصرفية من جامعة بوردو - فرنسا
خبرة لأكثر من ١٦ سنة في القطاع المالي والمصرفي
انضم الى فريق بنك بيمو السعودي الفرنسي عام ٢٠٠٥
تم تعيينه كبير مدراء المخاطر في أيلول ٢٠٢٠
مدير عام مساعد - إدارة التجزئة وقسم الشركات
الصغيرة والمتوسطة ٢٠٢٢

السيدة ميسون غندور
ممثل بنك سورية والخليج

أردنية الجنسية من مواليد ١٩٦٥
الرئيس التنفيذي لبنك سورية والخليج منذ ٢٠٢٠
خبرة مهنية مصرفية لأكثر من ٣٠ عام في عدد من البنوك الأردنية
في البنك الأردني الكويتي- عَمان، وبنك الأردن -عَمان.
ترأست مهام ومسؤوليات تنفيذ إجراءات تأسيس مصرفين محليين.
أدت دوراً محورياً في رفع العقوبات الأوروبية عن بنك سورية الدولي
الإسلامي.
بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة الإسراء الأردنية.

الدكتور نضال العربيد
ممثل مصرف التسليف الشعبي

سوري الجنسية من مواليد ١٩٦٠
مدير عام مصرف التسليف الشعبي
دكتوراه في المحاسبة المصرفية
محاسب قانوني وعضو المجمع العربي للمحاسبين القانونيين
أستاذ في جامعة دمشق كلية الاقتصاد
عضو مجلس إدارة المصرف التجاري السوري اللبناني
عضو مجلس الأمناء في الجامعة السورية الخاصة

السيد منير هارون
ممثل مصرف الوطنية للتمويل الأصغر

سوري الجنسية من مواليد ١٩٧٦
الرئيس التنفيذي لمصرف الوطنية للتمويل الأصغر منذ عام ٢٠٢٠
بكالوريوس في المحاسبة جامعة تشرين
خبرة مصرفية لفترة تزيد عن عقدين شغل خلالها عدة مناصب لدى العديد من الشركات منها: بنك بيمو السعودي الفرنسي وبنك سورية والمهجر وشركة سورية القابضة وشركة محطة حاويات اللاذقية الدولية.

السيد إيهاب اسمندر
ممثل عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية

سوري الجنسية من مواليد ١٩٧٤
شهادة عليا في الإدارة INA
ماجستير في الاقتصاد
ماجستير في التمويل الصغير
مدير عام هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الدكتور عمار ناصر آغا [1]
ممثل عن مجلس النقد والتسليف

سوري الجنسية من مواليد ١٩٦٠
دكتوراه في العلوم الاقتصادية -موسكو
إجازة في الاقتصاد جامعة حلب
عميد كلية الاقتصاد جامعة دمشق
رئيس قسم الإحصاء في كلية الاقتصاد جامعة دمشق لمدة أربع سنوات
مدير عام مؤسسة التجارة الخارجية لمدة عام
مدير عام هيئة الإشراف على التأمين لمدة أربعة أعوام

[1] تم تعيين الدكتور ثائر سلطان ممثلاً عن مجلس النقد والتسليف بدلاً من الدكتور عمار ناصر آغا اعتباراً من كانون الأول ٢٠٢١.

السيد رائف أبو داهود
ممثل بنك الأردن سورية

أردني الجنسية من مواليد ١٩٦٨
إجازة في المحاسبة جامعة اليرموك
حاصل على شهادات مهنية مختصة في المصارف والإدارة والدورات المتعلقة بتطوير المهارات الإدارية
مدير عام بنك الأردن - سورية
شغل عدة مناصب لدى بنك الأردن - عمان، ولدى بنك الاتحاد - عمان لأكثر من ٢٥ عام

الأنسة رولا المنصور
أمين سر مجلس الإدارة

دبلوم موارد بشرية
ماجستير إدارة أعمال
مدير مكتب الرئيس التنفيذي لدى شركة سما مدار المنيوم لسبعة سنوات
منسق عمليات لدى مصرف الابداع للتمويل الصغير لأربع سنوات
سكرتارية تنفيذية لدى مؤسسة ضمان مخاطر القروض منذ عام ٢٠١٩

السيد مأمون كاتبه [٢]
المدير العام

سوري الجنسية من مواليد ١٩٨٠
ماجستير اقتصاد اختصاص مالية ومصارف من جامعة باريس ١٠ - فرنسا
دبلوم علاقات اقتصادية دولية - جامعة دمشق
دبلوم مهني في التمويل الصغير من جامعة بيروت
إجازة في الاقتصاد - جامعة دمشق
خبرة عملية لدى مصرف سورية المركزي لمدة عشر أعوام عمل خلالها
بمنصب مدير مفوضية الحكومة لدى المصارف لمدة خمسة أعوام

[٢] تم تعيين الدكتور قيس عثمان بدلاً من السيد مأمون كاتبه مديراً عاماً للمؤسّسة اعتباراً من ٧ آذار ٢٠٢٢.

عقد مجلس الإدارة عشرة اجتماعات خلال العام ٢٠٢١:

الاجتماع	التاريخ	عدد الحضور	الأعضاء غير الحاضرين
1	3 شباط 2021	9/9	لا يوجد
2	16آذار 2021	7/9	نضال نصراوين – رائف أبو داهود
3	25 أيار 2021	9/9	لا يوجد
4	30 حزيران 2021	8/9	شهيرة ديبة
5	12 أب 2021	8/9	شهيرة ديبة بسبب الاستقالة
6	1 أيلول 2021	8/9	شهيرة ديبة بسبب الاستقالة
7	27 أيلول 2021	9/9	لا يوجد
8	2 تشرين الثاني 2021	7/9	فادي جليلاتي – ميسون غندور
9	9 تشرين الثاني 2021	7/9	د. علي يوسف – منير هارون
10	20 كانون الأول 2021	7/9	د. علي يوسف – د. عمار ناصر آغا

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

تم تشكيل اللجان الخمسة الدائمة بتاريخ ٩ تشرين الثاني ٢٠٢١ على النحو الآتي:

لجنة المكافآت والترشيحات

أعضاء اللجنة	أهداف اللجنة
السيد فادي جليلاتي رئيس اللجنة السيدة ميسون غندور – عضو السيد إيهاب اسمندر – عضو	مراقبة وضمان شفافية عملية ترشيح وتعيين وتجديد واستبدال وعزل أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام. تقييم فعالية أدائهم وضمان شفافية سياسات مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. تقييم سلم الأجور والتعويضات وسياسة التدريب وضمان كفايتها وعدالتها بهدف استقطاب ذوي الكفاءات العالية. وضع سياسات واضحة لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، ويراعى استخدام معايير تقييم الأداء، وتتم مراجعتها سنوياً.
اجتماعات اللجنة: عقدت اللجنة اجتماع واحد بتاريخ ٢٠ كانون الأول ٢٠٢١.	

لجنة الحوكمة

أعضاء اللجنة	أهداف اللجنة
الدكتور علي يوسف – رئيس اللجنة الدكتور نضال العربيد – عضو السيد خالد أبو البرغل – عضو	وضع دليل الحوكمة الرشيدة وتعديله عند الضرورة وتقييم مدى الالتزام به وحسن تطبيقه. مراجعة دليل ميثاق أخلاق العمل ونظام السلوكيات. مراجعة الهيكل التنظيمي للمؤسسة وإجراءات الإفصاح الإداري وتبني دليل الإجراءات التنظيمية الداخلية.
اجتماعات اللجنة: لم تعقد اللجنة أي اجتماع خلال العام ٢٠٢١	

لجنة الضمان والاستثمار

أعضاء اللجنة	أهداف اللجنة
الدكتور علي يوسف – رئيس اللجنة السيد رائف أبو داهود – عضو السيد منير هارون – عضو السيد إيهاب اسمندر – عضو	وضع الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق أهداف المؤسّسة الأساسية في منح الضمانات لتسهيل وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل المصرفي واعتماد المنتجات الخاصة بذلك. وضع الاستراتيجيات اللازمة لاستثمار الأموال الفائضة في المؤسّسة بما لا يتجاوز الحدود المعرفة بقانون إحداث المؤسّسة.
اجتماعات اللجنة: لم تعقد اللجنة أي اجتماع خلال العام ٢٠٢١	

لجنة المخاطر:

أعضاء اللجنة	أهداف اللجنة
الدكتور عمار ناصر آغا – رئيس اللجنة الدكتور نضال العربيد – عضو السيد خالد أبو البرغل – عضو	ضمان وجود سياسة لإدارة المخاطر فاعلة وكافية بما ينسجم مع قدرة المؤسّسة ومدى قبولها لتحمل المخاطر. مراجعة أداء الإدارة التنفيذية في إدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل وعدم الالتزام والسمعة وغيرها. التأكد من استقلالية إدارة المخاطر وتوافر الموارد البشرية والنظم الكافية لإدارتها.
اجتماعات اللجنة: عقدت اللجنة اجتماع واحد بتاريخ ١٥ كانون الأول ٢٠٢١	

لجنة التدقيق:

أعضاء اللجنة	أهداف اللجنة
السيد فادي جليلاتي- رئيس اللجنة السيدة ميسون أبو غندور- عضو السيد خالد أبو البرغل - عضو	مراجعة التقارير المالية والقضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية. تقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية والتوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة. متابعة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق حسابات والتأكد من عدم وجود ما يؤثر على استقلاليته ومدى تأثير أي أعمال يقوم بها لحساب الشركة على هذه الاستقلالية. بحث كل ما يتعلق بعمل مفتش الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
اجتماعات اللجنة: لم تعقد اللجنة أي اجتماع خلال العام ٢٠٢١	

القوة . . تكمن في أساس يُبنى بالخبرة الجماعية
والجهد والمثابرة في إطار رؤية مشتركة

تعمل مؤسّسة ضمان مخاطر القروض على ترسيخ المبادئ السليمة لحوكمة الشركات، وذلك في إطار سعيها لتوفير بيئة ملائمة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في ظل إدارة مؤسساتية فعّالة وعادلة تجاه كافة المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، وفيما يلي أهم النقاط التي عمل مجلس الإدارة على تحقيقها. آخذين بالاعتبار أنّ الالتزام التام بكافة المبادئ السليمة لحوكمة الشركات يعتبر عملية مستمرة وتحتاج عدة أعوام من تاريخ التأسيس لتحقيق تقدّم نسبي فيها:

١. إنّ أكثريّة أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين، علماً أنّ مجلس الإدارة يسعى إلى الوصول إلى المستوى الذي يكون عنده كافة أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين.

٢. يعتبر ستة من أعضاء مجلس الإدارة مستقلين، سواء كأشخاص طبيعيين أو اعتباريين، حيث تمّ تقييم هذه الاستقلالية وفقاً لما يلي:

٢-١. لم يُسند لهم أي دور تنفيذي؛

٢-٢. ليس لهم أي علاقة بالمدير العام أو المدراء التنفيذيين أو بأعضاء مجلس الإدارة الآخرين؛

٢-٣. لم يعملوا لدى المؤسسة مسبقاً، ولم يتقاضوا أي بدلات مادية غير تعويضاتهم المُقرّة لكافة الأعضاء؛

٢-٤. لا تربطهم أي صلة بمدقق الحسابات الخارجي للمؤسسة؛

٢-٥. ليسوا من المساهمين أو أعضاء مجلس إدارة أو مدراء تنفيذيين في شركات تعمل مع المؤسسة خارج نشاطها الاعتيادي؛

٢-٦. لا تُشكل مساهمتهم حصة مؤثرة في المؤسسة (تمّ اعتماد نسبة ١٠٪ من رأسمال المؤسسة كحصة مؤثرة وفقاً لأحدث المعايير العالمية والممارسات الفضلى في هذا الإطار)؛

٢-٧. لم يتم انتخابهم لأكثر من دورتين متتاليتين.

٣. إنّ رئيس مجلس إدارة المؤسسة ليس رئيساً لمجلس إدارة أكثر من شركتين مساهمتين سوريتين، كذلك فإنّ أعضاء مجلس إدارة المؤسسة ليسوا أعضاءً في مجالس إدارات أكثر من خمس شركات مساهمة سورية.

٤. بخلاف الصلاحيات المنصوص عليها في الفقرة الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين أعلاه، تلتزم المؤسسة بفصل المسؤوليات والصلاحيات لكل من رئيس مجلس الإدارة ونائبه والمدير العام.

٥. تم تشكيل خمسة لجان دائمة منبثقة عن مجلس الإدارة وتفويضها ببعض الصلاحيات، لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الضمان والاستثمار ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة الحوكمة.

٦. اعتمد مجلس الإدارة البيانات المالية للمؤسسة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١، بالإضافة إلى الحد الملائم من متطلبات الإفصاح والشفافية المبيّنة في هذا التقرير.

٧. تمّت مراعاة المعايير السليمة لتجنّب تعارض المصالح لدى اتخاذ وصناعة كافة القرارات في المؤسسة، وحيث ستكون هذه المعايير جزءاً من دليل الحوكمة الذي سيعتمده مجلس الإدارة.

تـم تأسـيس مؤسسـة ضمـان مخاطـر القـروض بمسـاهمة المصـارف التقليديـة ومؤسسـات التمويـل الصغـير في سورية، وفقاً لأحكام القانون رقم ١٢ لعام ٢٠١٦. وكانت نسب المساهمة كما يلي:

رقم المساهم	اسم المساهم	عدد الأسهم	نسبة الملكية
1	المصرف التجاري السوري	5,000,000	%10
2	المصرف الزراعي التعاوني	5,000,000	%10
3	المصرف العقاري	3,678,799	%7.4
4	بنك قطر الوطني - سورية	3,211,132	%6.4
5	بنك بيمو السعودي الفرنسي	2,980,000	%6
6	مصرف التوفير	2,805,901	%5.6
7	بنك فرنسبنك - سورية	2,609,178	%5.2
8	بنك بيبلوس - سورية	2,546,231	%5.1
9	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2,512,050	%5
10	بنك الائتمان الأهلي	2,482,364	%5
11	البنك العربي - سورية	2,294,527	%4.6
12	مصرف التسليف الشعبي	2,186,354	%4.4
13	بنك سورية والخليج	2,142,486	%4.3
14	بنك سورية والمهجر	2,137,579	%4.3
15	بنك الأردن - سورية	2,133,401	%4.3
16	بنك الشرق	2,095,915	%4.2
17	المصرف الصناعي	1,909,794	%3.8
18	مؤسسة التمويل الصغير الأولى - سورية	908,305	%1.8
19	مصرف الإبداع	856,502	%1.7
20	المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير	509,482	%1

إنشـاء علاقـات تكافلية مع
المؤسسـات الماليـة لتعزيز
دعمـنا لتنمـية المشـاريع
الصغيرة والمتوسطة.

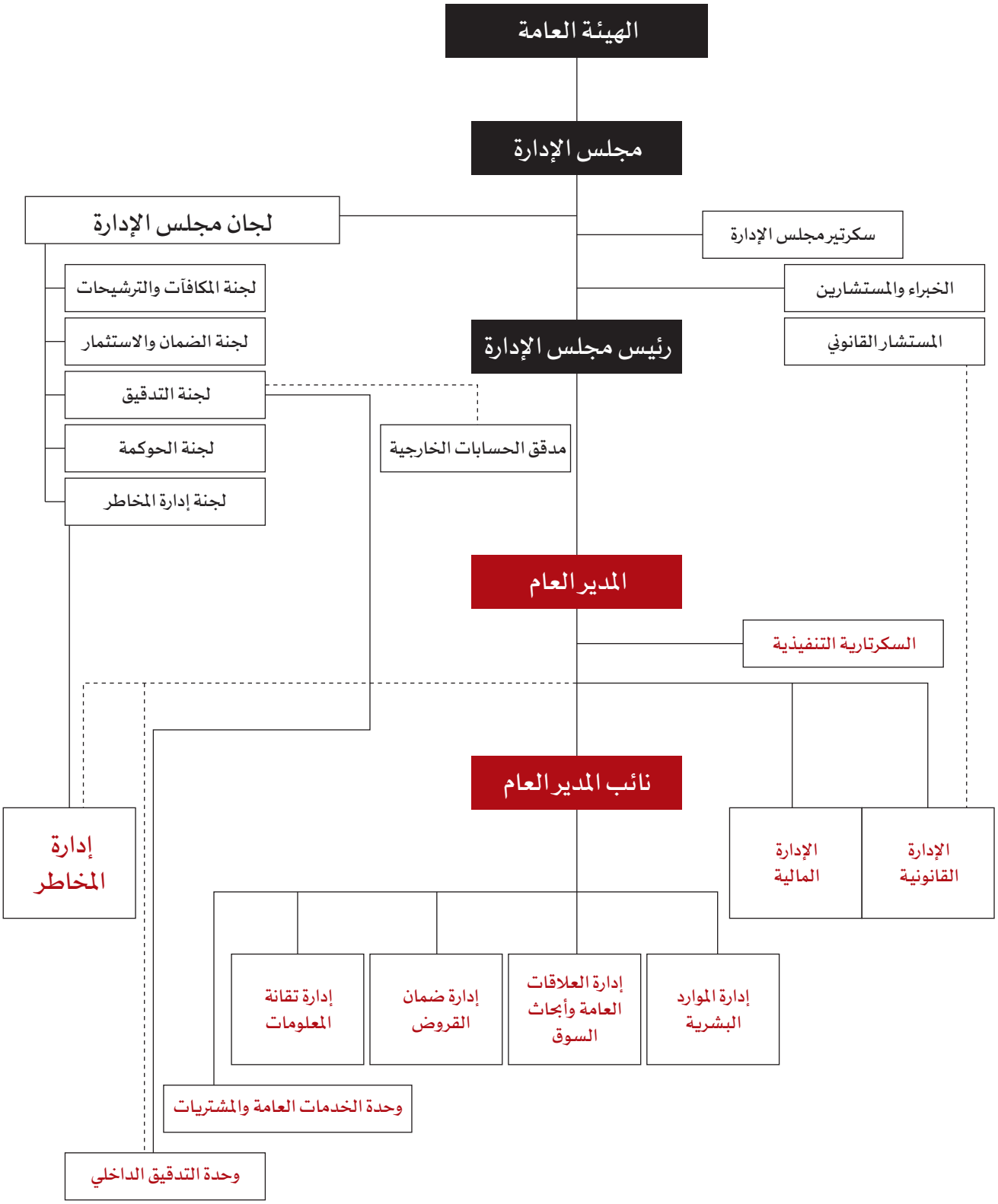
الهيئة العامة
مجلس الإدارة
لجان مجلس الإدارة
لجنة المكافآت والترشيحات
لجنة الضمان والاستثمار
لجنة التدقيق
لجنة الحوكمة
لجنة إدارة المخاطر
سكرتير مجلس الإدارة
الخبراء والمستشارين
المستشار القانوني
رئيس مجلس الإدارة
مدقق الحسابات الخارجية
المدير العام
السكرتارية التنفيذية
نائب المدير العام
إدارة المخاطر
الإدارة المالية
الإدارة القانونية
إدارة تقانة المعلومات
إدارة ضمان القروض
إدارة العلاقات العامة وأبحاث السوق
إدارة الموارد البشرية
وحدة الخدمات العامة والمشتريات
وحدة التدقيق الداخلي

خلال العام 2021، تم الانتهاء من توقيع الاتفاقيات الناظمة للعمل بين مؤسّسة ضمان المخاطر مع عدد من المصارف العاملة للبدء بمنح الضمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي يمثل الهدف الرئيس لعمل مؤسّسة ضمان مخاطر القروض.

1. الموجودات

ارتفع حجم موجودات المؤسّسة في نهاية عام 2021 إلى حوالي 5,161 مليون ليرة سورية، مقابل 2,057 مليون ليرة سورية في نهاية عام 2020. وتُظهر المخططات البيانية أدناه هيكلية موجودات المؤسّسة في عامي 2020 و2021:

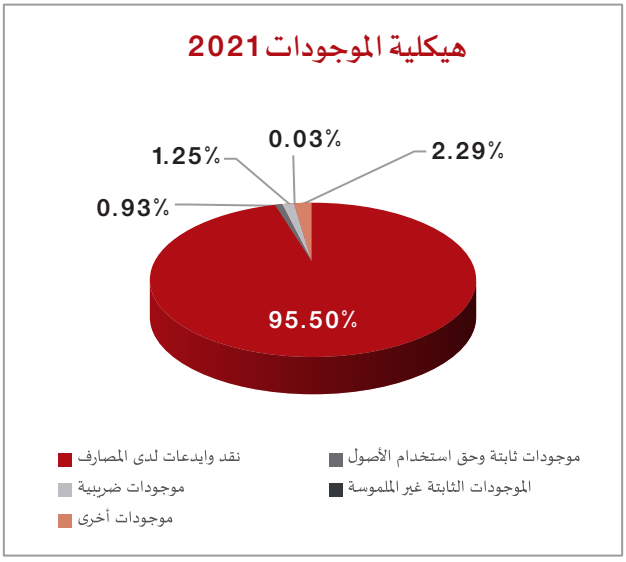

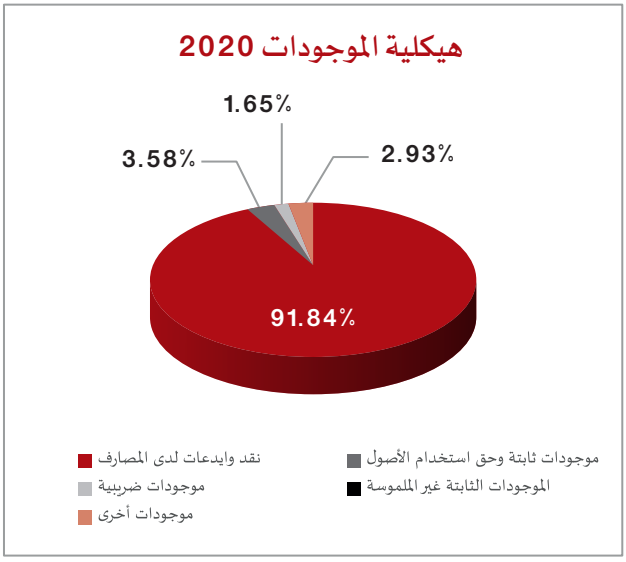

2. المطلوبات وحقوق الملكية

ارتفعت المطلوبات من 5,9 مليون ليرة سورية في عام 2020 إلى 8,5 مليون ليرة في عام 2021، وازدادت حقوق الملكية من 2,051 مليون ليرة سورية في 2020 إلى 5,153 مليون ليرة سورية في 2021. وتعود الزيادة الأساسية في حقوق الملكية إلى تسديد نسبة 60% المتبقية من رأس المال المكتتب خلال العام 2021. وتُظهر المخططات البيانية أدناه نسبة كل من المطلوبات وحقوق الملكية إلى إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية بين 2020 و2021:

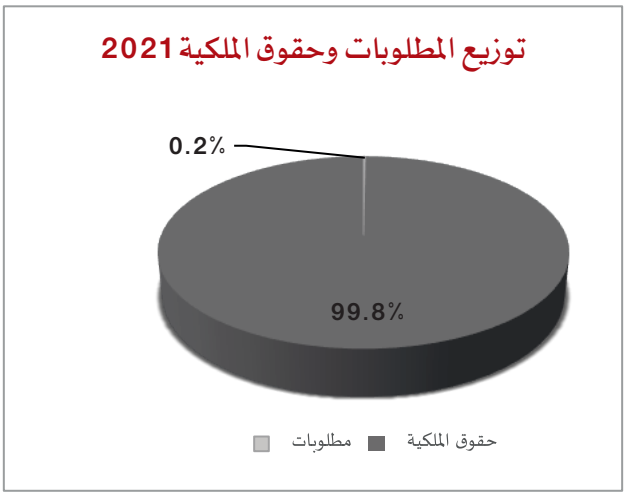

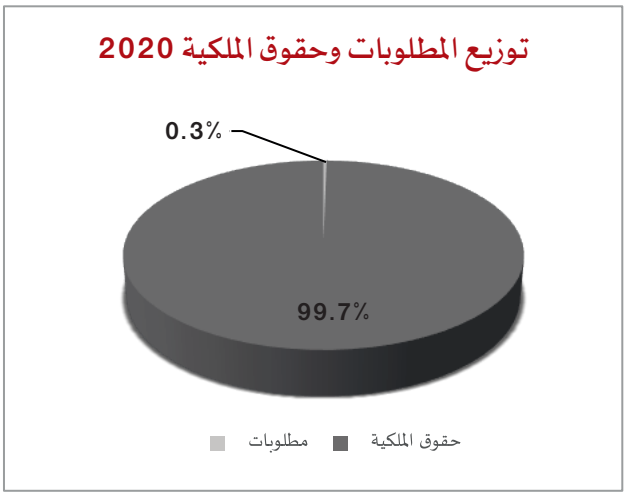

3. الإيرادات:

تتمثل الإيرادات الرئيسية للمؤسّسة خلال الفترة من تاريخ التأسيس ولغاية 31 كانون الأول 2021 من فوائد الودائع لدى المصارف المحلية بالليرة السورية، موزعة على استحقاقات تتراوح بين الشهر إلى سنة.

ازدادت إيرادات فوائد الودائع المصرفية من 131 مليون ليرة سورية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2020، إلى 222 مليون ليرة سورية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2021، وتعود الزيادة إلى توظيف المسدد من رأس المال من قبل المساهمين خلال النصف الثاني من العام 2021 في ودائع مصرفية.

ليس لدى المؤسسة لتاريخ انتهاء السنة المالية في 31 كانون الأول 2021، أي إيرادات محققة من عمولات ضمان.

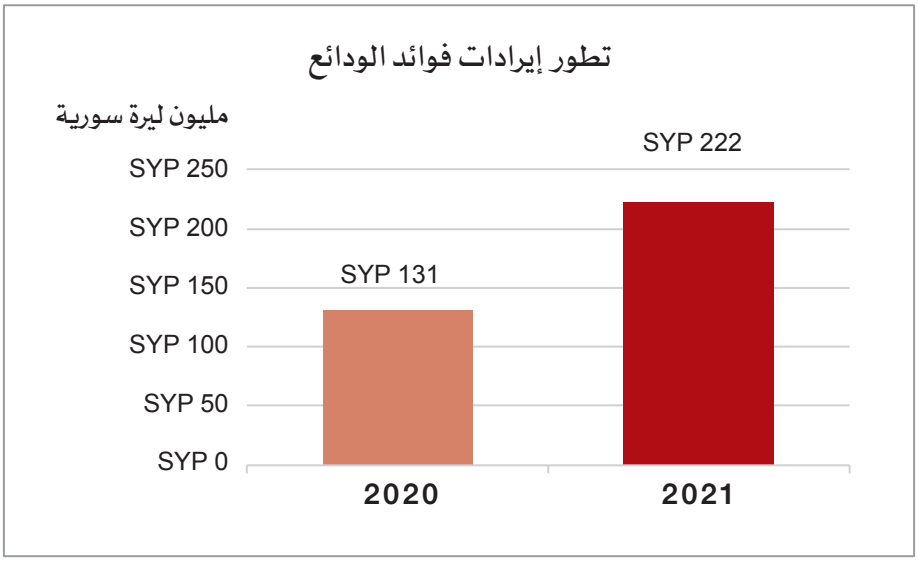

4. المصاريف

ازدادت إجمالي المصاريف من 109 مليون ليرة سورية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 إلى 151 مليون ليرة سورية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021.

ازدادت نفقات الموظفين من 36.9 مليون ليرة سورية إلى 60,2 مليون ليرة سورية خلال العام 2021، حيث تم تعيين موظفين جدد في المؤسّسة خلال العام 2021 إضافة إلى منح العاملين تعويض غلاء معيشة.

ازداد مصروف مخصص الخسائر الائتمانية لتعرّضات المصارف بقيمة 11.73 مليون ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021.

ازدادت مصاريف الاستهلاك من 28 مليون ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 إلى 30 مليون ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021.

ازدادت المصاريف التشغيلية الأخرى من 25.28 مليون ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 إلى 48.71 مليون ليرة سورية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021.

ويظهر الرسم البياني أدناه هيكلية المصاريف للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 والسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021:

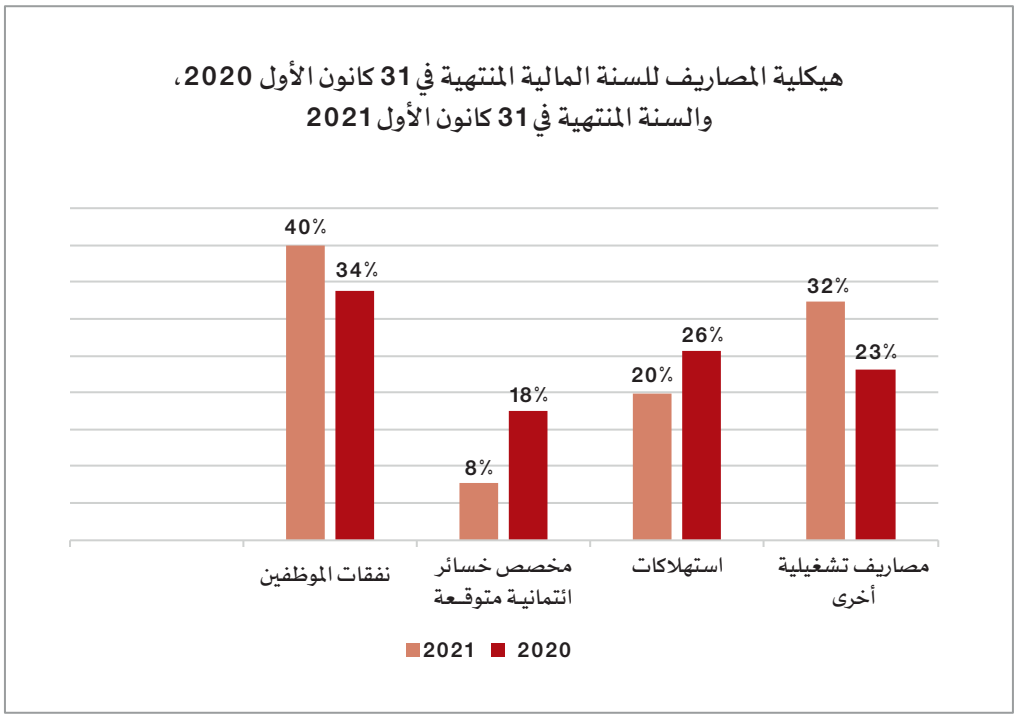

مؤسّسة ضمان مخاطر القروض

شركة مساهمة مغفلة خاصة

البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

مؤسّسة ضمان مخاطر القروض

شركة مساهمة مغفلة خاصة

البيانات المالية

31 كانون الأول 2021

جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

Association of Syrian
Certified Accountants

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول تدقيق البيانات المالية

إلى السادة مساهمي مؤسسة ضمان مخاطر القروض المساهمة المغفلة الخاصة

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لمؤسسة ضمان مخاطر القروض المساهمة المغفلة الخاصة ("المؤسسة")، والتي تشمل بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2021 وبيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع البيانات المالية بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في 31 كانون الأول 2021 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المؤسسة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين "IESBA Code"، وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد وفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للقواعد المذكورة.

في اعتقادنا، إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

أمور أخرى

تم تدقيق البيانات المالية للمؤسسة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 من قبل مدقق حسابات آخر، والذي أصدر رأياً غير معدل حول تلك البيانات المالية بتاريخ 14 حزيران 2021.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمؤسسة لعام 2021، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية المدققة وتقرير المدقق حولها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ هذا التقرير.

لا يغطي رأينا في البيانات المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بخصوصها.

وفيما يتصل بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع البيانات المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو محرفة بشكل جوهري.

اسم	رقم الترخيص /	/	رقم ٧٠١٢
شركة اتش ال بي فيدوسيا وبطرس ميالة محاسبون قانونيون ومستشاروا أعمال	19/ ش		

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة، وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وهي المسؤولة عن تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لتمكينها من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواءً الناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الأمر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن لدى الإدارة نية في تصفية المؤسسة أو التوقف عن العمل، أو ما لم يكن لديها خيار واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي للمؤسسة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضمانة على أن التدقيق الذي قمنا به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الخطأ الجوهري دائماً عند وجوده. قد تنجم الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بمفردها أو بمجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

وكجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس الحكم المهني ونبقي على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة وتوفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من المخاطر الناتجة عن عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن خطأ، إذ أن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف، أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذو الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومنطقية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، وفيما إذا وجد شك جوهري متعلق بأحداث وظروف قد تثير شكوكاً حول قدرة المؤسسة على الاستمرار كمنشأة مستمرة بالاستناد لأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها. في حال تبين لنا وجود شك جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجنا مبني على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك، فإن الأحداث والظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المؤسسة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن العمليات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو أنشطة الأعمال داخل المؤسسة، لإبداء رأي حول البيانات المالية. نحن مسؤولون عن توجيه عملية التدقيق للمؤسسة والإشراف عليها وتنفيذها، ونظل مسؤولين فقط عن رأينا.

نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت عملية التدقيق المخطط لهما ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في نظام الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال عملية التدقيق.

كذلك نقوم أيضاً بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يتضمن التزامنا بقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، ويؤكد على تواصلنا معهم حول كافة العلاقات والأمور الأخرى التي يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات الوقائية إن لزم الأمر.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية

تحتفظ المؤسسة بقيود وسجلات محاسبية بصورة أصولية، وإن البيانات المالية المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

إتش إل بي فيديوسيا وبطرس ميالة ش.م.م

دمشق – الجمهورية العربية السورية

25 نيسان 2022

بيان المركز المالي
كما في 31 كانون الأول 2021

	إيضاح	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
		ليرة سورية	ليرة سورية
الموجودات			
أرصدة لدى المصارف	3	**2,286,013,663**	629,996,360
إيداعات لدى المصارف	4	**2,642,951,776**	1,259,333,702
الموجودات الثابتة المادية	5	**40,499,754**	50,727,508
الموجودات الثابتة غير الملموسة	6	**1,638,264**	-
أصل حق الاستخدام	7	**7,620,524**	22,861,571
موجودات ضريبية مؤجلة	8	**64,561,756**	33,989,760
موجودات أخرى	9	**118,195,157**	60,255,215
مجموع الموجودات		**5,161,480,894**	2,057,164,116
المطلوبات			
ذمم وأرصدة دائنة	10	**8,524,841**	5,877,170
مجموع المطلوبات		**8,524,841**	5,877,170
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	11	**5,000,000,000**	2,000,000,000
احتياطي قانوني	11	**9,245,522**	2,135,811
أرباح مدورة		**143,710,531**	49,151,135
مجموع حقوق الملكية		**5,152,956,053**	2,051,286,946
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**5,161,480,894**	2,057,164,116

رئيس مجلس الإدارة	المدير العام	المسؤول المالي
الدكتور علي يوسف	مأمون كاتبه	بثينة الجرماني

ضمان DAMAN LOAN RISK GUARANTEE CORP. ش.م.م خاصة - س.ت: 9011100209

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 تعتبر جزءاً من البيانات المالية وتقرأ معها

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

	إيضاح	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
		ليرة سورية	ليرة سورية
الإيرادات			
فوائد دائنة	12	**221,790,111**	130,572,524
إيرادات أخرى		-	110,000
مجموع الإيرادات		**221,790,111**	130,682,524
النفقات			
نفقات موظفين	13	**60,240,247**	36,852,675
مصروف مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	14	**11,729,384**	19,137,804
استهلاكات وإطفاءات	6-5	**14,768,490**	12,813,315
استهلاك أصل حق الاستخدام	7	**15,241,047**	15,241,047
مصاريف تشغيلية أخرى	15	**48,713,832**	25,279,578
مجموع النفقات		**150,693,000**	109,324,419
صافي ربح السنة قبل الضريبة		**71,097,111**	21,358,105
إيراد ضريبة الدخل	8	**30,571,996**	19,777,255
صافي ربح السنة بعد الضريبة		**101,669,107**	41,135,360
مكونات الدخل الشامل الآخر		-	-
الربح الشامل للسنة		**101,669,107**	41,135,360
حصة السهم من صافي ربح السنة	17	**2.905**	2.057

رئيس مجلس الإدارة	المدير العام	المسؤول المالي
الدكتور علي يوسف	مأمون كاتبه	بثينة الجرماني

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 تعتبر جزءاً من البيانات المالية وتقرأ معها

مؤسسة ضمان مخاطر القروض شركة مساهمة مغفلة خاصة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية 31 كانون الأول 2021

	رأس المال المدفوع	الاحتياطي القانوني	الاحتياطي الخاص	ربح السنة	أرباح مدورة	مجموع حقوق الملكية
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الرصيد في 1 كانون الثاني 2021	**2,000,000,000**	**2,135,811**	**-**	**-**	**49,151,135**	**2,051,286,946**
اكتتابات رأس المال	**3,000,000,000**	**-**	**-**	**-**	**-**	**3,000,000,000**
إجمالي الدخل الشامل	**-**	**-**	**-**	**101,669,107**	**-**	**101,669,107**
تخصيص ربح السنة	**-**	**7,109,711**	**-**	**(101,669,107)**	**94,559,396**	**-**
الرصيد في 31 كانون الأول 2021	**5,000,000,000**	**9,245,522**	**-**	**-**	**143,710,531**	**5,152,956,053**
الرصيد في 1 كانون الثاني 2020	2,000,000,000	-	-	-	10,151,586	2,010,151,586
اكتتابات رأس المال	-	-	-	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل	-	-	-	41,135,360	-	41,135,360
تخصيص ربح السنة	-	2,135,811	-	(41,135,360)	38,999,549	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2020	2,000,000,000	2,135,811	-	-	49,151,135	2,051,286,946

رئيس مجلس الإدارة	المدير العام	المسؤول المالي
الدكتور علي يوسف	مأمون كاتبه	بثينة الجرماني

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 تعتبر جزءاً من البيانات المالية وتقرأ معها

قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

	إيضاح	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
		ليرة سورية	ليرة سورية
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة قبل الضريبة		**71,097,111**	21,358,105
تعديلات للوصول إلى صافي النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية:			
استهلاك الموجودات الثابتة	5	**14,081,754**	12,813,315
إطفاء الموجودات الثابتة غير الملموسة	6	**686,736**	-
استهلاك أصل حق الاستخدام	7	**15,241,047**	15,241,047
مصروف مخصص الخسائر الائتمانية		**11,729,384**	19,137,804
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**112,836,032**	68,550,271
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية			
(الزيادة) في موجودات أخرى		**(58,593,834)**	(22,151,140)
الزيادة / (النقص) في الذمم والأرصدة الدائنة		**2,647,671**	(1,967,772)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**56,889,869**	44,431,359
الأنشطة الاستثمارية			
(شراء) موجودات ثابتة		**(3,854,000)**	(26,856,200)
(شراء) موجودات ثابتة غير ملموسة		**(2,325,000)**	-
(الزيادة) في الإيداعات لدى المصارف التي يزيد استحقاقها عن 3 أشهر	4	**(1,395,692,603)**	(275,846,744)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(1,401,871,603)**	(302,702,944)
الأنشطة التمويلية			
اكتتاب رأس المال		**3,000,000,000**	-
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		**3,000,000,000**	-
الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه		**1,655,018,266**	(258,271,585)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**632,708,818**	890,980,403
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	3	**2,287,727,084**	632,708,818

رئيس مجلس الإدارة	المدير العام	المسؤول المالي
الدكتور علي يوسف	مأمون كاتبه	بثينة الجرماني

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 تعتبر جزءاً من البيانات المالية وتقرأ معها

إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 كانون الأول 2021

1. تأسيس وأعمال المؤسّسة

إن مؤسّسة ضمان مخاطر القروض هي شركة مساهمة مغفلة خاصة أُحدثت بموجب القانون رقم 12 لعام 2016، مُسجّلة في السجل التجاري برقم 19042 تاريخ 3 أيار 2020. تأسست المؤسّسة برأس مال قدره خمس مليارات ليرة سورية موزع على 50,000,000 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد، وتم سداد قيمة رأس المال بالكامل.

عنوان المؤسسة المختار: دمشق – المزرعة – شارع أسامة بن زيد – عقار 3279، غايتها:

- تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل المطلوب من المؤسّسات المالية بما يساهم في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز دور المؤسّسات المالية في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحفيزها على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في تعزيز التنافسية في القطاع المالي وتحسين مستوى الخدمات المالية التي يقدمها ودعم استقراره، ويحق للمؤسّسة في سبيل تحقيق غايتها ضمان مخاطر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المؤسّسات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واستثمار جزء من فائض أموال المؤسّسة بما لا يتجاوز 25% من رأسمالها في محافظ استثمارية تتمثل بالأوراق المالية الحكومية أو الأوراق المالية المسجلة في الأسواق المالية السورية أو أي استثمارات مالية أخرى ذات مخاطر منخفضة بناء على اقتراح مجلس الإدارة بعد موافقة مجلس النقد والتسليف ويجوز تعديل هذه النسبة بناء على اقتراح مجلس الإدارة بعد موافقة مجلس النقد والتسليف.

إن أسهم المؤسّسة غير مدرجة في الأسواق المالية، ولا يمكن تداولها إلا فيما نص عليه القانون رقم 12 لعام 2016. المساهمون في المؤسّسة هم: المصرف التجاري السوري، المصرف الزراعي التعاوني، المصرف العقاري، بنك قطر الوطني - سورية، مصرف التوفير، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك فرنسَبنك - سورية، بنك بيبلوس – سورية، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك عودة - سورية، البنك العربي- سورية، مصرف التسليف الشعبي، بنك سورية والخليج، بنك سورية والمهجر، بنك الأردن - سورية، بنك الشرق، المصرف الصناعي، مؤسّسة التمويل الصغير الأولى- سورية، مصرف الإبداع، المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير، وجميعهم بصفة مؤسس ومن الجنسية العربية السورية.

الموافقة على البيانات المالية:

تمت الموافقة على البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2021 من قبل مجلس الإدارة في جلسته رقم /34/ المنعقدة في 3 نيسان 2022.

إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 كانون الأول 2021

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية

1.2. أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات والمطلوبات المالية المُسجّلة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل.

إن الليرة السورية هي عملة عرض البيانات المالية والتي تمثل عملة التشغيل للمؤسّسة.

تقوم المؤسّسة بعرض بيان المركز المالي حسب الترتيب النسبي للسيولة. وتقدم البيانات المالية معلومات مقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة. وبيان مركز مالي إضافي في بداية الفترة السابقة عندما يكون هناك تطبيق بأثر رجعي لإحدى السياسات المحاسبية أو إعادة عرض للقوائم المالية بأثر رجعي.

2.2. التغييرات في المعايير المحاسبية

تنطبق عدة معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة لأول مرة في العام 2021، إلا أنها لا تؤثر بشكل جوهري على البيانات المالية للمؤسّسة. لم تقم المؤسّسة بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل تم إصداره ولم يسر مفعوله في العام 2021 بعد.

أ. المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدّلة

لدى إعداد البيانات المالية للمؤسّسة، تم إتباع جميع المعايير والتفسيرات السارية المفعول والصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) ولجنة تفسيرات إعداد التقارير المالية الدولية (IFRIC) بشكل متوافق مع تلك التي اتُبعت في إعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020، بالإضافة إلى المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الواردة أدناه والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في 1 كانون الثاني 2021.

- **التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) "امتيازات الإيجار المتعلقة بجائحة كورونا (COVID-19) بعد 30 حزيران 2021" تنطبق هذه التعديلات اعتباراً من 1 نيسان 2021**

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية بتاريخ 28 أيار 2020 تعديلاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (16) لعقود الإيجار، حيث توفر التعديلات إعفاء للمستأجرين من تطبيق إرشادات معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) بما يخص محاسبة تعديلات الإيجار الناشئة كنتيجة مباشرة لوباء Covid-19 وللأغراض العملية، قد يختار المستأجر عدم تقييم ما إذا كان امتياز الايجار المرتبط Covid-19 من المؤجر يعد تعديلاً لعقد الإيجار. يقوم المستأجر الذي يقوم بإجراء هذا الاختيار بالحسابات لأي تغيير في مدفوعات الإيجار ناتج عن امتياز الإيجار المرتبط Covid-19 بنفس الطريقة التي يفسر بها التغيير بموجب المعيار التقارير المالية الدولي رقم (16)، إذا لم يكن التغيير تعديلاً لعقد الإيجار.

كان الهدف من هذا التعديل أن يطبق حتى 30 حزيران 2021، إلا أنه نظراً لاستمرار أثر جائحة كورونا، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتاريخ 31 آذار 2021 بتمديد فترة تطبيق هذا الإعفاء حتى 30 حزيران 2022.

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 كانون الأول 2021

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 التغييرات في المعايير المحاسبية (تتمة)

أ. المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدّلة (تتمة)

- التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية (IFRS 9,IAS 39, IFRS 7, IFRS 4, IFRS 16) فيما يخص الإصلاح المتعلق بمعدل الفائدة المعياري

توفر هذه التعديلات إعفاءات مؤقتة تتناول الأثر على التقارير المالية عند استبدال معدل الفائدة بين البنوك (Interbank offered rate IBOR) بمعدل فائدة بديل شبه خالٍ من المخاطر (Risk-Free Interest Rate RFR) بعد جائحة كورونا (COVID-19).

ب. المعايير والتعديلات الجديدة – الصادرة وغير سارية المفعول بعد

فيما يلي المعايير والتفسيرات التي صدرت، ولكن لم يسر مفعولها بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للمؤسّسة.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على البيانات المالية للمؤسّسة عندما تصبح سارية المفعول:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (17) "عقود التأمين" – تاريخ السريان 1 كانون الثاني 2023

صدر معيار التقارير المالية الدولي IFRS 17 في أيار2017 كبديل لمعيار التقارير المالية الدولي IFRS 4 "عقود التأمين" ويتطلب هذا المعيار نموذج قياس حالي يعاد فيه قياس التقديرات في كل فترة من فترات التقارير المالية.

يسمح المعيار بالاختيار بين الاعتراف بالتغيرات في معدلات الخصم في بيان الدخل أو مباشرة في بيان الدخل الشامل الآخر. ومن المرجح أن يعكس هذا الاختيار كيفية حساب شركات التأمين لأصولها المالية بموجب معيار التقارير المالية الدولي IFRS 9. كما يُسمح بنهج اختياري مبسط لتوزيع أقساط التأمين فيما يتعلق بالتزامات التغطية المتبقية للعقود القصيرة المدة، التي عادة ما يكون مكتتب عليها من قبل مؤمنين على غير تأمين الحياة.

هناك تعديل لنموذج القياس العام المسمى "نهج الرسوم المتغيرة" لبعض العقود التي يكتتب بها المؤمنون على الحياة، حيث يتقاسم حاملو بوالص التأمين عوائد البنود الأساسية. وعند تطبيق نهج الرسوم المتغيرة، يتم تضمين حصة المنشأة في التغيرات في القيمة العادلة للبنود الأساسية في هامش الخدمة التعاقدية. ولذلك فإن نتائج شركات التأمين التي تستخدم هذا النموذج من المرجح أن تكون أقل تقلباً مما هي عليه في إطار النموذج العام.

ستؤثر القواعد الجديدة على البيانات المالية ومؤشرات الأداء الرئيسية لجميع المنشآت التي تصدر عقود تأمين أو عقود استثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية.

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 كانون الأول 2021

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 التغييرات في المعايير المحاسبية (تتمة)

ب. المعايير والتعديلات الجديدة – الصادرة وغير سارية المفعول بعد (تتمة)

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية" (تصنيف الالتزامات كمتداولة أو غير متداولة) - تاريخ السريان 1 كانون الثاني 2023

توضح التعديلات المحدودة المدخلة على معيار المحاسبة الدولي IAS 1 "عرض البيانات المالية" أن الالتزامات تصنف كمتداولة أو غير متداولة تبعاً للحقوق الموجودة في نهاية فترة التقارير المالية. لا يتأثر التصنيف بتوقعات المنشأة أو الأحداث بعد تاريخ التقارير المالية (مثل الحصول على إعفاء أو خرق الالتزام التعاقدي). وتوضح التعديلات (1) المقصود بالحق في تأجيل التسوية، (2) وجوب الحق في التأجيل في نهاية الفترة المالية، (3) أن التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل، (4) فقط إذا كانت المشتقات المتضمنة في الالتزام القابل للتحويل هي نفسها أداة الملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

يمكن أن تؤثر التعديلات على تصنيف الالتزامات، ولا سيما بالنسبة للمنشآت التي كانت سابقاً تأخذ نوايا الإدارة في الاعتبار عند تحديد التصنيف، وبالنسبة لبعض الالتزامات التي يمكن تحويلها إلى حقوق ملكية.

يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي وفقاً للمتطلبات العادية الواردة في معيار المحاسبة الدولي IAS 8 "السياسات المحاسبية، والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية" وبيان ممارسة معايير التقارير المالية رقم (2) "تحديد الأحكام المهنية الهامة"

يتطلب هذا التعديل الإفصاح عن السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية بدلاً من السياسات المحاسبية الهامة، بحيث توضح التعديلات ما يعتبر سياسة محاسبية ذات أهمية نسبية وتشرح كيفية تحديد السياسة المحاسبية ذات الأهمية النسبية، كما توضح أنه ليس من الضروري الإفصاح عن السياسات المحاسبية غير ذات الأهمية النسبية. كما تم إضافة تعديلات على بيان ممارسة معايير التقارير المالية الدولية رقم (2) بتقديم إرشادات حول تطبيق مفهوم الأهمية النسبية على إفصاحات السياسات المحاسبية.

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8) "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" (تعريف التقديرات المحاسبية) - تاريخ السريان 1 كانون الثاني 2023

تقدم هذه التعديلات تعريفاً للـ "التقديرات المحاسبية" وتميز بين التغيرات بالتقديرات المحاسبية والتغيرات بالسياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء، وتأتي أهمية هذا التمييز نظراً لكون التغيير في التقديرات المحاسبية يطبق مستقبلياً، بينما عادة ما يتم تطبيق التغيير في السياسات المحاسبية بأثر رجعي.

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 كانون الأول 2021

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 التغييرات في المعايير المحاسبية (تتمة)

ب. المعايير والتعديلات الجديدة – الصادرة وغير سارية المفعول بعد (تتمة)

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12) "ضرائب الدخل" المتعلقة بالضرائب المؤجلة الخاصة بالموجودات والمطاليب الناشئة عن عملية واحدة - تاريخ السريان 1 كانون الثاني 2023**

تضمن التعديل تضييق نطاق الإعفاء المنصوص عليه سابقاً في معيار المحاسبة الدولي رقم (12)، بحيث لا ينطبق الإعفاء على المعاملات - عند الاعتراف الأولي- التي ينشأ عنها مبالغ متساوية وقابلة للتفاوض من الفروق المؤقتة.

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة للفروق المتعلقة بعقود الإيجار والتزامات إنهاء العقود في بداية أول فترة مقارنة مع الاعتراف بالأثر التراكمي كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة (أو أي مكون آخر من حقوق الملكية حسب الاقتضاء). تطبق التعديلات بأثر مستقبلي على جميع المعاملات الأخرى.

- **التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (3) "توحيد الأعمال" بالإشارة إلى الإطار المفاهيمي- تاريخ السريان 1 كانون الثاني 2022**

تم إدخال تعديلات طفيفة على معيار التقارير المالية الدولي IFRS 3 "توحيد الأعمال" لتحديث الإشارات إلى إطار مفاهيم التقرير المالي وإضافة استثناء من الاعتراف بالالتزامات والالتزامات المحتملة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي IAS 37 "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة"، وتفسيرات لجنة تفسير المعايير الدولية IFRIC 21 "الرسوم". وتؤكد التعديلات أيضاً أنه لا ينبغي الاعتراف بالأصول المحتملة بتاريخ الحيازة. تطبق هذه التعديلات بأثر مستقبلي.

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) "العقارات والآلات والمعدات- عائدات ما قبل الوضع بالاستخدام المقصود" – تاريخ السريان 1 كانون الثاني 2022**

تمنع التعديلات على معيار المحاسبة الدولي IAS 16 "العقارات والآلات والمعدات" المنشأة من أن تخصم من تكلفة بند من بنود العقارات والآلات والمعدات أي عائدات متأتية من بيع البنود المنتجة أثناء إعداد المنشأة للأصل للاستخدام المستهدف. كما توضح التعديلات أن على المنشأة أن "تختبر ما إذا كان الأصل يعمل بشكل صحيح" عندما تقيّم الأداء التقني والمادي للأصل. ولا صلة للأداء المالي للأصل بهذا التقييم.

على المنشآت الإفصاح بشكل منفصل عن مبالغ العائدات والتكاليف المتصلة بالبنود المنتجة التي لا تشكل مخرجاً من الأنشطة العادية للمنشأة.

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (37) "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة"- تاريخ السريان 1 كانون الثاني 2022**

تتضمن التعديلات تحديداً للتكاليف التي يجب على المنشأة تضمينها عند تحديد تكلفة إتمام العقد لغرض تقييم ما إذا كان العقد من العقود المتوقع خسارتها. تطبق التعديلات أسلوب التكاليف ذات العلاقة المباشرة، حيث تتضمن التكاليف المتعلقة مباشرة بالعقد تكاليف التنفيذ الأساسية بالإضافة إلى التكاليف الأخرى التي يتم تخصيصها على العقد والتي تتعلق بشكل مباشر بتنفيذ العقد.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 التغييرات في المعايير المحاسبية (تتمة)

ب. المعايير والتعديلات الجديدة – الصادرة وغير سارية المفعول بعد (تتمة)

- دورة التحسينات السنوية على معايير التقارير المالية الدولية "2018-2020" - تاريخ السريان 1 كانون الثاني 2022

تم الانتهاء من التحسينات التالية في أيار 2020:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (1) "تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى": يُقدم التعديل تسهيلاً للمنشأة التابعة التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة من خلال منحها خياراً إضافياً لقياس فروقات الترجمة المتراكمة وذلك باستخدام المبلغ الدفتري لتلك الفروقات المُضمن في القوائم المالية للمنشأة الأم.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) "الأدوات المالية": يتعلق التعديل بإضافة إرشادات تطبيقية للمعيار لتوضيح الرسوم التي يتم تضمينها عند تقييم ما إذا كانت شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل تختلف بشكل جوهري عن شروط الالتزام المالي الأصلي.
- معيار التقارير المالية الدولي رقم (41) "الزراعة": يتعلق التعديل بإلغاء شرط أن تستبعد المنشآت التدفقات النقدية لأغراض الضرائب عند قياس القيمة العادلة، تم إدخال هذا التعديل لتتلاءم المعالجة في هذا المعيار مع قياس القيمة العادلة في معيار التقارير المالية الدولي رقم (13) "قياس القيمة العادلة".

كما تتضمن التحسينات تعديل على معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) عقود الإيجار يتعلق بمثال توضيحي فقط لذلك لا يتم تحديد تاريخ السريان.

3.2. أهم الأحكام والاجتهادات والتقديرات المحاسبية

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من إدارة المؤسّسة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الإيرادات والمصاريف، والموجودات والمطلوبات المالية، والإفصاحات المرفقة في البيانات المالية. وكذلك الالتزامات الطارئة المُفصح عنها. إن عدم التأكد الذي تنطوي عليه اجتهادات وتقديرات الإدارة قد يؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية التي قد تتأثر في المستقبل. تتم مراجعة التقديرات وما يتعلق بها من افتراضات بصورة مستمرة، ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات على أساس مستقبلي.

ضمن سياق عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسّسة، أصدرت الإدارة الأحكام والتقديرات والافتراضات التالية، والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المثبتة في البيانات المالية للمؤسّسة.

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 كانون الأول 2021

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

3.2. أهم الأحكام والاجتهادات والتقديرات المحاسبية (تتمة)

أ. مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المؤسّسة بتقدير مدى قدرة المؤسّسة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، وعلى الرغم من الظروف والمتغيرات الاقتصادية التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية، فإن إدارة المؤسّسة متأكدة من توافر الموارد الكافية لدى المؤسّسة لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور، وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على دراية بأية أمور جوهرية من الممكن أن تثير شكوكاً هامة حول قدرة المؤسّسة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، وبناءً عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

ب. الأعمار الإنتاجية للموجودات الثابتة الملموسة وغير الملموسة

تُحدد الإدارة الأعمار الإنتاجية المقدّرة للموجودات الثابتة بعد الأخذ في الاعتبار المدة المتوقع فيها استخدام الأصل وطبيعة التآكل والتقادم الفني والتجاري وتقوم الإدارة، على أساس سنوي، بمراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك وتعديلها بأثر مستقبلي، إذا كان ذلك مناسباً.

حددت الإدارة الأعمار الإنتاجية المقدّرة لكل أصل أو بند من بنود الموجودات الثابتة كما يلي:

الأثاث والمعدات	5-10 سنوات
الحواسيب وملحقاتها	3- 5 سنوات
تحسين على المأجور	3 سنوات
البرمجيات	3-10 سنوات

ج. ضريبة الدخل المؤجلة

تقوم الإدارة بتقدير الفروقات المؤقتة الناتجة عن المعاملات المختلفة لبعض بنود البيانات المالية المعدّة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ولأغراض التقارير الضريبية المحلية. يتم تسجيل الموجودات الضريبية المؤجلة للمدى الذي يمكن خلاله الاستفادة منها، وتعتمد الاستفادة من الموجودات الضريبية المؤجلة على إمكانية تحقيق المؤسّسة لدخل خاضع للضريبة كافٍ لاستغلال تلك الموجودات الضريبية المؤجلة. يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً.

د. المخصصات

تُعبر المخصصات عن التزامات في توقيت أو بمبلغ غير مؤكد. يتم إثبات المخصصات إذا كان على المؤسّسة أي التزام (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق، ويكون من المحتمل أن يلزم إجراء تدفقات خارجة لموارد تتضمن فوائد اقتصادية لتسوية الالتزام ويمكن قياس الالتزام بموثوقية. تتم مراجعة المخصصات بتاريخ إعداد القوائم المالية وتعديل قيمتها بناءً على أحدث معلومات متوفرة لدى المؤسّسة.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

3.2. أهم الأحكام والاجتهادات والتقديرات المحاسبية (تتمة)

هـ. الالتزامات والموجودات الطارئة

تمثل الالتزامات والموجودات الطارئة التزامات وحقوق مستقبلية محتملة تنتج عن أحداث سابقة ويعتبر وجودها مرتبطاً ومشروطاً بحدوث / أو عدم حدوث حدث مستقبلي غير مؤكد ولا يمكن للمؤسّسة التحكم به كلياً.

و. مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إدارة المؤسسة استخدام أحكام هامة لتقدير مبالغ وفترات التدفقات النقدية المستقبلية وتقدير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة.

تقوم المؤسسة بتصنيف التعرضات تجاه الجهات التي تتعامل معها إلى تعرضات البنوك وتعرضات عقود الضمان المالي، وتطبق منهجية لإدارة هذه التعرضات وتصنيفها ضمن ثلاث مراحل واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها.

تقوم المؤسسة بتصنيف التعرضات ضمن ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً: تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي وتلك التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي.

المرحلة الثانية: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الائتمان – غير مضمحلة ائتمانياً: تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي ازدادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي دون وجود دليل موضوعي على اضمحلالها. لغرض تحديد زيادة المخاطر الائتمانية بشكل جوهري لمختلف تعرضات المؤسسة، تعتمد المؤسسة عدداً من المؤشرات الكمية والنوعية، منها الصعوبات المالية، عدم الالتزام بالشروط التعاقدية، انخفاض التصنيف الائتماني، انخفاض جوهري في الدخل والتدفقات النقدية المستقبلية، تأخر عن السداد 30 يوما فأكثر.

المرحلة الثالثة: الأصول المالية المضمحلة ائتمانياً: تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد دليل موضوعي على اضمحلالها في تاريخ بيان المركز المالي. تعتمد المؤسسة على عدد من المؤشرات الكمية والنوعية لتحديد الأصول المالية المضمحلة، منها عدم تسديد الالتزامات في مواعيدها المحددة (تأخر عن السداد 90 يوماً فأكثر) .

ز. القيمة العادلة للأدوات المالية

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية بتاريخ بيان المركز المالي عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق، في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 كانون الأول 2021

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

3.2. أهم الأحكام والاجتهادات والتقديرات المحاسبية (تتمة)

ز. القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يتم تصنيف القيم العادلة ضمن مستويات مختلفة للقيمة العادلة بناءً على المدخلات المستخدمة بالتقييم، كما يلي:

- المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
- المستوى الثاني: يعتمد التقيّيم على مدخلات تؤثر على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر في السوق.
- المستوى الثالث: يعتمد التقيّيم على مدخلات تؤثر على القيمة العادلة ولا يمكن ملاحظتها في السوق.

4.2. السياسات المحاسبية الهامة

أ. الأدوات المالية

الأداة المالية هي أي عقد ينتج عنه أصل مالي لأحد المنشآت ومطلوبات مالية أو أدوات حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

الموجودات المالية:

- **الاعتراف والقياس الأولي:**

يتم الاعتراف الأولي بالموجودات المالية عندما تصبح المؤسسة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم القياس الأولي للأصل المالي بالقيمة العادلة مضافا إليه، بالنسبة لبند غير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى الاستحواذ عليه أو إصداره.

- **التصنيف والقياس اللاحق**

يعتمد تصنيف الموجودات المالية عند الاعتراف الأولي على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي ونموذج أعمال المؤسسة لإدارتها. عند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف الأصل المالي وفقاً لقياسه بـ:

- التكلفة المطفأة؛
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – أدوات دين؛
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر(FVOCI) - استثمار حقوق ملكية؛
- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL) .

إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 كانون الأول 2021

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

4.2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً بعد الاعتراف الأولي، إلا إذا قامت المؤسسة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا ما استوفى الشرطين التاليين، ولم يتم تحديده على أنه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الأصل محتفظ به ضمن نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- الشروط التعاقدية للأصل المالي تؤدي إلى تدفقات نقدية في تواريخ محددة تمثل فقط مدفوعات من أصل المبلغ وفائدة على أصل المبلغ القائم.

تقاس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا استوفت الشرطين التاليين، ولم يتم تحديدها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الأصل محتفظ به ضمن نموذج أعمال يتحقق الغرض منه عن طريق تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- الشروط التعاقدية للأصل المالي تؤدي إلى تدفقات نقدية في تواريخ محددة تمثل فقط مدفوعات من أصل المبلغ وفائدة على أصل المبلغ القائم.

عند الاعتراف الأولي باستثمارات حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة، يحق للمؤسسة أن تختار بشكل غير قابل للرجوع عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار ضمن الدخل الشامل الآخر (مصنفة كاستثمار حقوق ملكية - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر). يتم هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

إن جميع الموجودات المالية غير المصنفة كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً لما تم بيانه أعلاه، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

المطلوبات المالية

يتم تصنيف المطلوبات المالية كما تقاس، بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتم تصنيف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كانت مصنفة بمحتفظ بها للتداول أو كانت من المشتقات المالية أو تم تحديدها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي. يتم قياس المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح أو الخسائر، متضمنة مصروف الفوائد، ضمن الأرباح والخسائر. بالنسبة للمطلوبات المالية الأخرى، يتم القياس اللاحق بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر إعادة تقيم العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، كما يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة إلغاء الاعتراف ضمن الأرباح والخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 كانون الأول 2021

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

4.2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

تدني الموجودات المالية

تعترف المؤسسة بمخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- الأصول المالية التي هي أدوات دين.
- الذمم المدينة من عقود الإيجار.
- عقود الضمانات المالية الصادرة.
- التزامات القروض الصادرة (غير المستغلة).

لا يتم الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة للاستثمارات في حقوق الملكية.

تقيس المؤسسة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل، باستثناء تلك التي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً، كما يلي:

- الاستثمار في سندات الدين التي تُعتبر مخاطر الائتمان المتعلقة بها منخفضة في تاريخ التقرير.
- الأدوات المالية الأخرى (غير الذمم المدينة من عقود الإيجار) التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي.

يتم دائماً قياس مخصصات الخسارة للذمم المدينة من عقود الإيجار بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الذمم.

تعتبر المؤسسة الاستثمارات في سندات الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيفها الائتماني مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً لـ"درجة الاستثمار". لا تطبق المؤسسة إعفاء مخاطر الائتمان المنخفضة على أي أدوات مالية أخرى.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والتي تنتج عن أحداث تعثر محتملة خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير المالي. ويشار إلى الأدوات المالية التي يتم الاعتراف لها بخسائر ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهراً باسم "الأدوات المالية للمرحلة الأولى". ولم تتعرض الأدوات المالية المصنفة ضمن المرحلة الأولى لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها ولا تعتبر مضمحلة ائتمانياً.

إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 كانون الأول 2021

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

4.2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

تدني الموجودات المالية (تتمة)

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية أو عن الحد الأقصى للفترة التعاقدية للتعرض.

يشار إلى الأدوات المالية التي يعترف لها بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى عمرها، ولكنها ليست مضمحلة ائتمانياً، باسم "الأدوات المالية للمرحلة الثانية".

إن الأدوات المالية المصنفة ضمن المرحلة الثانية هي تلك التي شهدت زيادةً جوهريةً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكنها ليست مضمحلة ائتمانياً.

يشار إلى الأدوات المالية التي يتم الاعتراف لها بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى عمر الأداة وتلك المضمحلة ائتمانياً باسم "الأدوات المالية للمرحلة الثالثة".

- **الشطب:**

يتم شطب الأصول المالية عندما لا يكون هناك توقع معقول باسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه. هذا هو الحال عموماً عندما تقرر المؤسسة أن الطرف المقابل/المقترض ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. يتم إجراء هذا التقييم على مستوى كل أصل على حدة.

- **إلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية**

- **الأصول المالية**

تقوم المؤسسة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية لمعاملة ما يتم فيها إلى حد كبير تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي أو في حالات عدم قيام المؤسسة بالتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بجميع المخاطر ومزايا الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي.

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي، تعترف المؤسسة بالربح والخسارة في بيان الدخل، والتي تمثل الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء من الأصل الذي تم استبعاده من الدفاتر) ومجموع المقابل المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه ناقصاً أي التزام جديد مفترض) وأي ربح أو خسارة متراكمة تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر.

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 كانون الأول 2021

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

4.2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

- **إلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية (تتمة)**

لا يتم الاعتراف ضمن بيان الدخل بأي ربح أو خسارة متراكمة تم الاعتراف بها سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر فيما يخص استثمارات أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة ضمن بيان الدخل الشامل الآخر.

يتم الاعتراف بأي مصلحة في الأصول المالية المحولة المؤهلة لإلغاء الاعتراف التي يتم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل المؤسسة باعتبارها كأصل أو التزام منفصل.

- **الالتزامات المالية**

تقوم المؤسسة بإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها.

ب. قياس القيمة العادلة

"القيمة العادلة" هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق الرئيسي في تاريخ القياس أو -في حال عدم وجوده- السوق الأكثر ملاءمة الذي يمكن للمؤسسة الوصول إليه في ذلك التاريخ. وتعكس القيمة العادلة للالتزام مخاطر عدم الأداء.

وعند توفرها، تقيس المؤسسة القيمة العادلة للأداة باستخدام السعر المعروض في سوق نشطة لتلك الأداة. يعتبر السوق "نشطاً" إذا تمت معاملات الأصل أو الالتزام بتكرار وحجم كافيين لتوفير معلومات التسعير على أساس مستمر.

إذا لم يكن هناك سعر مدرج في سوق نشط، فإن المؤسسة تستخدم تقنيات التقييم التي تزيد من استخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها وتقلل استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها. تتضمن تقنية التقييم المختارة جميع العوامل التي سيأخذها المشاركون في السوق في الاعتبار عند تسعير المعاملة.

عادة ما يكون سعر المعاملة (القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم) أفضل دليل على القيمة العادلة لأداة مالية عند الاعتراف الأولي. إذا قررت المؤسسة أن القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي تختلف عن سعر المعاملة، ولم يتم إثبات القيمة العادلة بسعر مقتبس من سوق نشطة لأصل أو التزام مطابق، ولا استناداً إلى أسلوب التقييم الذي يعتبر أن أي مدخلات غير ملحوظة غير ذات أهمية بالنسبة للفرق، عندها يتم القياس الأولي للأداة المالية بالقيمة العادلة المعدلة لتظهر الفرق بين القيمة العادلة وسعر المعاملة.

وفي وقت لاحق، يتم الاعتراف بهذا الفرق ضمن الأرباح والخسائر على أساس مناسب وعلى مدى عمر الأداة ولكن في موعد لا يتجاوز عندما يكون التقييم مدعوماً بالكامل ببيانات السوق التي يمكن ملاحظتها أو عندما يتم إنهاء العملية.

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 كانون الأول 2021

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

4.2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ت. التقاص

يتم إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وعرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي عندما، وفقط عندما، يكون للمؤسسة حالياً حق قانوني ملزم بالتقاص بين المبالغ وتنوي إما تسويتها على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وتسديد الالتزام بنفس الوقت.

ث. الموجودات الثابتة

يتم قياس الموجودات الثابتة المادية بالتكلفة مطروحاً منها الاهتلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة.
ويتم رسملة البرامج التي تم شراؤها والتي تشكل جزء لا يتجزأ من المعدات ذات الصلة، كجزء من تلك المعدات.
وإذا كان لأجزاء جوهرية من بند من بنود الممتلكات والمعدات عمر إنتاجي مختلف، فإنها تعتبر بنوداً منفصلة (مكونات رئيسية) من الممتلكات والمعدات.
يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أي من الموجودات الثابتة المادية ضمن الإيرادات الأخرى في الأرباح والخسائر.
يتم رسملة النفقات اللاحقة فقط في حال كان من المرجح أن تتولد منافع مستقبلية من خلال هذه النفقات للمؤسسة.
أما عمليات الصيانة والإصلاحات المستمرة فتعتبر مصاريف فور تحققها.
يتم حساب الاهتلاك من أجل إعدام تكلفة بنود الممتلكات والمعدات (مطروحاً منها القيم المتبقية المقدرة) على مدى عمرها الإنتاجي وذلك باستخدام طريقة القسط الثابت، ويتم الاعتراف بها بشكل عام ضمن الأرباح والخسائر. لا يتم اهتلاك الأراضي.

ج. الموجودات غير الملموسة

يتم قياس البرمجيات التي حصلت عليها المؤسسة بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة. يتم رسملة النفقات اللاحقة على الموجودات غير الملموسة فقط في حال كانت تزيد المنافع المستقبلية المتضمنة في الأصل المتعلق. يتم الاعتراف بجميع المصاريف الأخرى ضمن الأرباح والخسائر فور تحققها. يتم إطفاء البرمجيات باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى عمرها الإنتاجي ضمن حساب الأرباح والخسائر، اعتباراً من التاريخ الذي تكون فيه متاحة للاستخدام. يتم الاعتراف بخسارة تدني في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية للأصل مبلغ القيمة القابلة للاسترداد، وتسجل خسارة تدني القيمة ضمن الأرباح والخسائر. يمكن عكس خسارة التدني لاحقاً (باستثناء شهرة المحل) فقط إلى الحد الذي لا يؤدي لأن تتجاوز قيمة الأصل الدفترية بعد عكس مبلغ القيمة الدفترية السابقة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم، في حال لم يتم الاعتراف بتدني القيمة في الأصل.

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 كانون الأول 2021

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

4.2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ح. التدني في قيمة الموجودات غير المالية

بتاريخ كل بيان مركز مالي، تقوم المؤسسة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها غير المالية لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر على تدني القيمة. يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل في حال وجود مؤشر على تدني القيمة.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع وبين القيمة الموضوعة بالاستخدام. عند تحديد القيمة الموضوعة بالاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستعمال معدل خصم قبل الضريبة يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الخاصة للأصل أو الوحدة المولدة للنقد.

خ. عقود الإيجار

تقيم المؤسسة فيما إذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على عقد إيجار عند بداية العقد.

يعتبر العقد عقد إيجار أو يحتوي على إيجار في حال كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة من الزمن مقابل تعويض مالي.

المؤسسة كمستأجر

تقوم المؤسسة بالاعتراف بأصل حق الاستخدام والتزام الإيجار بتاريخ بداية الإيجار. يتم القياس الأولي لأصل حق الاستخدام بالتكلفة، والتي تتضمن المبلغ الأولي للالتزام معدلاً بأي دفعات إيجار عند أو بعد تاريخ بداية الإيجار، مضافاً إليها التكاليف الأولية المباشرة المتكبدة والتكاليف المتوقعة لإعادة العقار إلى حالته الأولية.

يتم لاحقاً استهلاك أصل حق الاستخدام باستخدام طريقة القسط الثابت، منذ تاريخ البدء حتى نهاية مدة الإيجار. وبالإضافة إلى ذلك، يخفض أصل حق الاستخدام دورياً بخسائر انخفاض القيمة إن وجدت، ويعدل لمراعاة بعض عمليات إعادة قياس التزامات الإيجار.

تقاس التزامات الإيجار عند الاعتراف الأولي بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم تدفع في تاريخ بداية العقد، مخصومة باستخدام معدل الفائدة المتضمن في عقد الإيجار، أو باستخدام معدل الاقتراض الضمني للمؤسسة إذا كان من الصعوبة تحديد معدل الفائدة المتضمن بالعقد.

يتم قياس التزامات الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. ويعاد تقييمها عندما:

- يكون هناك تغير في مدفوعات الإيجار المستقبلية ناجم عن تغيير في أحد المؤشرات أو المعدلات المرتبطة بتحديد الإيجار؛
- أو إذا حدث تغير في تقدير المؤسسة للمبلغ المتوقع دفعه لضمان القيمة المتبقية؛
- أو إذا غيرت المؤسسة تقييمها لما إذا كانت ستستخدم خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء؛
- أو إذا كان هناك تعديل جوهري في دفعات الإيجار الثابتة.

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 كانون الأول 2021

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

4.2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

خ. عقود الإيجار (تتمة)

وعندما يعاد قياس التزامات الإيجار بهذه الطريقة، يتم إجراء تسوية مقابلة للقيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام، أو يسجل المبلغ ضمن الأرباح والخسائر في حال تم تخفيض أصل حق الاستخدام إلى الصفر.

د. إثبات الإيراد

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو الذي لم يستلم بعد عن بيع البضائع وتقديم الخدمات في نطاق العمل العادي لنشاط المؤسسة. تُظهر الإيرادات بالقيمة الصافية بعد استبعاد الضريبة على السلع والخدمات وأي حسومات ومرتجعات أخرى.

يتم الاعتراف بعمولات ضمان القروض حسب مبدأ الاستحقاق، وذلك بالتناسب مع فترة ضمانات القروض المعنية.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد عندما تنشأ الفائدة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

ذ. ضريبة الدخل

تُمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المُستحقة والضرائب المُؤجلة. يتم احتساب مخصص ضريبة الدخل والضرائب المؤجّلة وفقاً لأحكام القانون رقم 24 لعام 2003 وتعديلاته بنسبة 22% من الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة، تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح الواردة في بيان الدخل بسبب استبعاد المبالغ غير الخاضعة للضريبة وإضافة المبالغ غير الجائز تنزيلها من الوعاء الضريبي. يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ إعداد البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقّع عدم إمكانية الاستفادة منها جزئياً أو كلياً.

ر. المعاملات بالعملات الأجنبية

تظهر البيانات المالية للمؤسّسة بالليرة السورية والتي تعتبر العملة التشغيلية للمؤسّسة وعملة إظهار بياناتها المالية. يجري قيد المعاملات المسجّلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملات. يُعاد تحويل الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية المُسجّلة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف المحددة من قبل مصرف سورية المركزي لأغراض التقيّيم في تاريخ بيان المركز المالي. تُؤخذ جميع الفروقات الناتجة عن عملية التحويل إلى بيان الدخل. إن البنود غير النقدية المُقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية يتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات المبدئية.

ز. النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق والنقد لدى البنوك والودائع البنكية الأخرى قصيرة الأجل عالية السيولة ذات الاستحقاق الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل، إن وجدت، والمتاحة للمؤسسة دون أي قيود.

3. أرصدة لدى المصارف

يتضمن هذا البند الحسابات الجارية وأرصدة الودائع ذات فترات استحقاق أصلية قصيرة الأجل وفق الآتي:

	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
	ليرة سورية	ليرة سورية
حسابات جارية	**26,251,265**	94,935,141
ودائع استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل*	**2,261,475,819**	537,773,677
	2,287,727,084	632,708,818
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة**	**(1,713,421)**	(2,712,458)
	2,286,013,663	629,996,360

* يمثل مبلغ الودائع في المصارف المحلية موزعة بين ودائع استحقاقها الأصلي شهر، وودائع استحقاقها الأصلي 3 أشهر.

** الأرصدة لدى المصارف مصنفة ضمن المرحلة الأولى كما في 31 كانون الأول 2021، ولا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى، والثانية، والثالثة) أو أرصدة معدومة خلال الفترة.

الحركة على مخصص خسائر ائتمانية على الأرصدة لدى المصارف كما يلي:

31 كانون الأول 2021

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ليرة سورية	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**
كما في 1 كانون الثاني 2021	**2,712,458**	-	-	**2,712,458**
(استرداد) خسائر ائتمانية متوقعة	**(999,037)**	-	-	**(999,037)**
رصيد نهاية السنة	**1,713,421**	-	-	**1,713,421**

31 كانون الأول 2020

	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
كما في 1 كانون الثاني 2020	205,630	-	-	205,630
مصروف خسائر ائتمانية متوقعة	2,506,828	-	-	2,506,828
رصيد نهاية السنة	2,712,458	-	-	2,712,458

4. إيداعات لدى المصارف

يتضمن هذا البند ما يلي:

	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
	ليرة سورية	ليرة سورية
ودائع استحقاقها الأصلي أكثر من 3 أشهر*	**2,671,539,347**	1,275,846,744
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة**	**(28,587,571)**	(16,513,042)
	2,642,951,776	1,259,333,702

* تمثل ودائع لدى المصارف المحلية بتواريخ استحقاق أصلية تتراوح بين ستة أشهر وسنة كحد أقصى.

** الأرصدة لدى المصارف مصنفة ضمن المرحلة الأولى كما في 31 كانون الأول 2021، ولا يوجد تحويلات بين المراحل (الأولى، والثانية، والثالثة) أو أرصدة معدومة خلال الفترة.

الحركة على مخصص خسائر ائتمانية على الإيداعات لدى المصارف كما يلي:

	31 كانون الأول 2021			
	المرحلة الأولى	**المرحلة الثانية**	**المرحلة الثالثة**	**المجموع**
	ليرة سورية	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**	**ليرة سورية**
كما في 1 كانون الثاني 2021	**16,513,042**	-	-	**16,513,042**
مصروف خسائر ائتمانية متوقعة	**12,074,529**	-	-	**12,074,529**
رصيد نهاية السنة	**28,587,571**	-	-	**28,587,571**

	31 كانون الأول 2020			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
كما في 1 كانون الثاني2020	567,483	-	-	567,483
مصروف خسائر ائتمانية متوقعة	15,945,559	-	-	15,945,559
رصيد نهاية السنة	16,513,042	-	-	16,513,042

5. الموجودات الثابتة المادية

يتضمن هذا البند ما يلي:

	31 كانون الأول 2021			
	أثاث ومعدات	أجهزة حواسب	تحسين على المأجور	المجموع
التكلفة التاريخية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الرصيد في 1 كانون الثاني	33,377,008	21,435,075	10,480,231	65,292,314
إضافات	3,442,000	412,000	-	3,854,000
الرصيد في 31 كانون الأول	36,819,008	21,847,075	10,480,231	69,146,314
الاستهلاك المتراكم				
الرصيد في 1 كانون الثاني	(5,122,687)	(4,199,132)	(5,242,987)	(14,564,806)
إضافات	(6,265,904)	(4,324,354)	(3,491,496)	(14,081,754)
الرصيد في 31 كانون الأول	(11,388,591)	(8,523,486)	(8,734,483)	(28,646,560)
صافي القيمة الدفترية في 31 كانون الأول 2021	25,430,417	13,323,589	1,745,748	40,499,754

	31 كانون الأول 2020			
	أثاث ومعدات	أجهزة حواسب	تحسين على المأجور	المجموع
التكلفة التاريخية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الرصيد في 1 كانون الثاني	16,623,008	11,332,875	10,480,231	38,436,114
إضافات	16,754,000	10,102,200	-	26,856,200
الرصيد في 31 كانون الأول	33,377,008	21,435,075	10,480,231	65,292,314
الاستهلاك المتراكم				
الرصيد في 1 كانون الثاني	-	-	(1,751,491)	(1,751,491)
إضافات	(5,122,687)	(4,199,132)	(3,491,496)	(12,813,315)
الرصيد في 31 كانون الأول	(5,122,687)	(4,199,132)	(5,242,987)	(14,564,806)
صافي القيمة الدفترية في 31 كانون الأول 2020	28,254,321	17,235,943	5,237,244	50,727,508

6. الموجودات الثابتة غير الملموسة

يتضمن هذا البند ما يلي:

	31 كانون الأول 2021		31 كانون الأول 2020	
	برامج حاسوبية	المجموع	برامج حاسوبية	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الرصيد في بداية السنة	-	-	-	-
إضافات	2,325,000	2,325,000	-	-
الرصيد في نهاية السنة	2,325,000	2,325,000	-	-
الإطفاء المتراكم				
الرصيد في بداية السنة	-	-	-	-
إطفاء السنة	(686,736)	(686,736)	-	-
الرصيد في نهاية السنة	(686,736)	(686,736)	-	-
صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة	1,638,264	1,638,264	-	-

7. أصل حق الاستخدام

يتضمن هذا البند ما يلي:

	31 كانون الأول 2021		31 كانون الأول 2020	
	مباني	المجموع	مباني	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الرصيد في بداية السنة	45,748,208	45,748,208	45,748,208	45,748,208
إضافات	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	45,748,208	45,748,208	45,748,208	45,748,208
الاستهلاك المتراكم *				
الرصيد في بداية السنة	(22,886,637)	(22,886,637)	(7,645,590)	(7,645,590)
استهلاك السنة	(15,241,047)	(15,241,047)	(15,241,047)	(15,241,047)
الرصيد في نهاية السنة	(38,127,684)	(38,127,684)	(22,886,637)	(22,886,637)
صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة	7,620,524	7,620,524	22,861,571	22,861,571

* يتم استهلاك أصل حق الاستخدام على مدة عقد الإيجار (3 سنوات) بالقسط الثابت. ليس لدى المؤسّسة عقود إيجار قصيرة الأجل أو التزامات عقود إيجار كون كامل قيمة العقد مدفوعة مقدماً.

8. ضريبة الدخل

يتضمن هذا البند ما يلي:

الحركة على الموجودات الضريبية المؤجلة	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
	ليرة سورية	ليرة سورية
الرصيد في بداية السنة	**33,989,760**	14,212,505
المضاف خلال السنة	**30,571,996**	19,777,255
الرصيد في نهاية السنة	**64,561,756**	33,989,760

الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن خسارة السنة	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
	ليرة سورية	ليرة سورية
صافي الربح قبل الضريبة	**71,097,111**	21,358,105
التعديلات		
إيراد خاضع لضريبة نوعية أخرى	**(221,790,111)**	(130,572,524)
صافي مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	**11,729,384**	19,137,804
مصاريف غير مقبولة ضريبياً	-	180,000
صافي الخسارة الضريبية	**(138,963,616)**	(89,896,615)
نسبة الضريبة	**22%**	22%
إيراد (مصروف) ضريبي مؤجل	**30,571,996**	19,777,255

9. الموجودات الأخرى

يتضمن هذا البند ما يلي:

	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
	ليرة سورية	ليرة سورية
فوائد محققة غير مستحقة*	**114,453,398**	57,813,981
مصاريف مدفوعة مقدماً	**881,452**	385,732
سلف عمل	**1,698,076**	405,361
سلف ضريبية	**54,816**	54,816
أخرى	**1,107,415**	1,595,325
	118,195,157	60,255,215

* تمثل فوائد محققة غير مستحقة على الودائع المصرفية وتظهر بالصافي بعد تخفيضها بالخسائر الائتمانية المتوقعة على تعرّضات المصارف البالغة 1,359,793 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2021، مقابل 705,901 ليرة سورية في 31 كانون الأول 2020.

10. ذمم وأرصدة دائنة

	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
	ليرة سورية	ليرة سورية
ضريبة رواتب وأجور مستحقة الدفع	**5,324,303**	3,190,942
اشتراكات تأمينات اجتماعية	**794,661**	601,861
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	**201,711**	124,764
أتعاب مهنية	**629,166**	1,650,000
مخصصات متنوعة	-	213,581
ذمم دائنة أخرى	**1,575,000**	96,022
	8,524,841	5,877,170

11. حقوق الملكية

يبلغ رأس مال المؤسّسة المصرح به (5,000,000,000) ليرة سورية وهو موزع على (50,000,000) سهم عادي بقيمة اسمية مئة ليرة سورية للسهم، اكتتب المؤسّسون على كامل رأس المال، وتم دفع 40% من قيمته البالغة (2,000,000,000) ليرة سورية وتم سداد الباقي قبل تاريخ 7 تموز 2021.أي خلال فترة لم تزيد عن ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على النظام الأساسي.

وفقاً لأحكام المادة رقم 8 من القانون رقم 12 لعام 2016 لا يجوز للهيئة العامة للمؤسّسة توزيع أي أرباح على المساهمين قبل بلوغ قيمة الأرباح المحتجزة ما يعادل قيمة رأس مال المؤسّسة المحدد بقيمة خمس مليارات ليرة سورية.

مع مراعاة أحكام قانون إحداث المؤسّسة رقم 12 لعام 2016 لجهة احتجاز الأرباح، تُقتطع نسبة 10% من الأرباح الصافية لتكوين الاحتياطي الإجباري وفقاً للنظام الأساسي للمؤسّسة، ويجوز وقف هذا الاقتطاع عندما تصبح قيمة هذا الاحتياطي ربع رأس مال المؤسّسة، إلا أنه يجوز للمؤسّسة الاستمرار في اقتطاع هذه النسبة حتى يبلغ مجموع الاقتطاعات ما يعادل رأس المال وهو قابل للتوزيع على المساهمين. وبناءً عليه تم اقتطاع 10% من الأرباح احتياطي قانوني عن عام 2021، وبلغت قيمته كما يلي:

	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
	ليرة سورية	ليرة سورية
الربح قبل الضريبة	**71,097,111**	21,358,105
احتياطي قانوني 10%	**7,109,711**	2,135,811

11. حقوق الملكية (تتمة)

إن حركة الاحتياطي القانوني كما يلي:

	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
	ليرة سورية	ليرة سورية
رصيد بداية السنة	**2,135,811**	-
يضاف احتياطي قانوني	**7,109,711**	2,135,811
رصيد نهاية السنة	**9,245,522**	2,135,811

وفقاً للنظام الأساسي للمؤسّسة يجوز للهيئة العامة بناءً على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر اقتطاع جزء من الأرباح الصافية باسم الاحتياطي الاختياري على ألا يزيد هذا الجزء عن 20% من الأرباح الصافية لتلك السنة.

12. فوائد دائنة

تُمثل فوائد الودائع المصرفية مُتضمنة قيمة العمولة على فائدة الوديعة لصالح المصرف (إن وجدت) وبعد خصم قيمة ضريبة الدخل المستحقة.

13. نفقات الموظفين

يتضمن هذا البند ما يلي:

	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
	ليرة سورية	ليرة سورية
رواتب وتعويضات	**54,441,948**	32,240,091
مساهمة المؤسّسة في الضمان الاجتماعي	**5,273,671**	4,422,757
مصاريف طبية	**524,628**	189,827
	60,240,247	36,852,675

14. مخصص خسائر ائتمانية

يتضمن هذا البند ما يلي:

	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
	ليرة سورية	ليرة سورية
مصروف (استرداد) مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لودائع أقل	**(999,037)**	2,506,828
مصروف (استرداد) مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لودائع أكثر	**12,074,529**	15,945,559
مصروف(استرداد) مخصص خسائر ائتمانية متوقعة لفوائد محققة غير مستحقة	**653,892**	685,417
	11,729,384	19,137,804

إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 كانون الأول 2021

15. مصاريف تشغيلية أخرى

يتضمن هذا البند ما يلي:

	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
	ليرة سورية	ليرة سورية
أتعاب مهنية	**7,714,099**	5,758,440
تعويضات أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح رقم 16)	**25,375,000**	7,200,000
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**-**	213,581
صيانة	**978,400**	493,500
نفقات مكتبية	**3,511,110**	2,359,026
كهرباء ومياه ومحروقات	**779,235**	645,636
اتصالات	**605,946**	202,092
تأمين	**157,268**	-
عمولات مصرفية ورسوم مختلفة	**2,152,106**	4,072,587
ضيافة واجتماعات	**4,435,060**	1,687,750
متنوعة	**3,005,608**	2,646,966
	48,713,832	25,279,578

16. المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

بيان الدخل الشامل: تعويضات الإدارة التنفيذية وتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
	ليرة سورية	ليرة سورية
رواتب وتعويضات الإدارة التنفيذية	**28,958,333**	19,529,346
تعويضات أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح رقم 15)	**25,375,000**	7,200,000
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**-**	213,581
	54,333,333	26,942,927

إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 كانون الأول 2021

17. حصة السهم من صافي ربح السنة

تحتسب حصة السهم العادي الواحد بتقسيم صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة كما يلي:

	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020
	ليرة سورية	ليرة سورية
صافي ربح السنة	**101,669,107**	41,135,360
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية *	**35,000,000**	20,000,000
حصة السهم الأساسية والمخفضة من ربح السنة	**2.905**	2.057

(*) نظراً لكون الأسهم قد أصدرت ولكن لم يتم دفع قيمتها كاملة حتى شهر تموز 2021، تم معاملة الأسهم المدفوعة قيمتها جزئياً على أنها جزء من سهم عادي عند احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية.

إن قيمة الحصة المخفضة للسهم من ربح السنة مطابقة للحصة الأساسية لعدم إصدار المؤسسة لأدوات قد يكون لها تأثير على حصة السهم من الأرباح والخسائر عند تحويلها.

18. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية:

تتكون الموجودات المالية من النقد والأرصدة والودائع المصرفية والذمم المدينة، وتتكون المطلوبات المالية من الذمم الدائنة. لا تختلف القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية، حيث أنّ كافة الموجودات والمطلوبات إمّا قصيرة الأجل بطبيعتها أو يُعاد تسعيرها باستمرار. يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفق السياسات المحاسبية للمؤسّسة.

إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 كانون الأول 2021

19. إدارة المخاطر

1.19. مقدمة

تتعرض المؤسّسة من خلال أنشطتها لمخاطر متنوعة، تتمثل في مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والسيولة ومخاطر تشغيلية ومخاطر أخرى متنوعة. وتشمل عملية إدارة المخاطر تحديد وقياس وإدارة المخاطر الكامنة في عمليات وأنشطة المؤسّسة أو الناجمة عن أحداث خارجية ذات صلة.

أ. استراتيجيات إدارة المخاطر:

يتم الحفاظ على حد أقصى لمدى التعرّض للمخاطر ضمن حدود يقبل بها مجلس الإدارة وتستطيع المؤسّسة تحملها قياساً بمستوى أدوات رأس المال ذات القابلية لامتصاص الخسائر.

تُخطط المؤسّسة بشكل عام لتخفيف المخاطر الناجمة عن نشاطها الرئيسي عن طريق مشاركة جزء من المخاطر المتعلقة بعقود الضمان المالي المُصدرة مع المقرضين والمقترضين، بالإضافة إلى إمكانية استخدام تقنيات إدارة المخاطر الأخرى المتمثلة بنقل جزء من المخاطر المذكورة إلى طرف ثالث عن طريق إعادة التأمين أو الحصول على كفالات مقابلة.

ب. مسؤوليات إدارة المخاطر:

يعتبر مجلس إدارة المؤسّسة المسؤول عن تحديد المستوى المقبول من المخاطر واعتماد سياسات وإجراءات إدارة المخاطر والاستراتيجيات ذات الصلة. تتولى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة مهام دراسة ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها المؤسّسة ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة. وذلك بالإضافة إلى تقييم أداء دائرة إدارة المخاطر.

تكون الإدارة التنفيذية للمؤسّسة مسؤولة عن التطبيق الفعلي لاستراتيجيات إدارة المخاطر وإبقاء مستوى التعرّضات ضمن الحدود المقبولة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

تعتبر دائرة إدارة المخاطر الجهة المسؤولة عن مدى تقيّد المؤسّسة بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر والحدود المقبولة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 كانون الأول 2021

19. إدارة المخاطر (تتمة)

2.19. مخاطر الائتمان

تتمثل بتعرّض المؤسّسة لخسائر مالية نتيجة عدم التزام العميل أو طرف مقابل بالوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ بشكل أساسي عن التعرّضات اتجاه البنوك وعقود الضمان المالي التي تصدرها المؤسّسة.

تراقب المؤسّسة بانتظام مدى تعرضها لمخاطر الائتمان وتقوم بتخفيف هذه المخاطر عن طريق التنويع في التوظيفات والاستثمارات إلى جانب وضع سقوف ائتمانية لكل طرف مقابل واستخدام مخففات الائتمان الأخرى، وبحيث تتم مراجعة هذه التقنيات والسقوف بشكل منتظم والموافقة عليها من قبل الإدارة.

تعمل المؤسّسة على الحد من مخاطر الائتمان فيما يتعلق بودائعها المصرفية بقصر التعامل مع البنوك ذات السمعة الجيدة فقط. فيما يلي التعرّضات لمخاطر الائتمان بعد المخصصات:

	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية		
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
بنود داخل بيان المركز المالي:			
أرصدة لدى المصارف	**2,286,013,663**	-	-
إيداعات لدى المصارف	**2,642,951,776**	-	-
موجودات أخرى	**114,453,398**	-	-
	5,043,418,837	-	-
بنود خارج بيان المركز المالي:			
عقود الضمان المالي	-	-	-
	-	-	-

	31 كانون الأول 2020 ليرة سورية		
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
بنود داخل بيان المركز المالي:			
أرصدة لدى المصارف	629,996,360	-	-
إيداعات لدى المصارف	1,259,333,702	-	-
موجودات أخرى	57,813,981	-	-
	1,947,144,043	-	-
بنود خارج بيان المركز المالي:			
عقود الضمان المالي	-	-	-
	-	-	-

19. إدارة المخاطر (تتمة)

3.19. مخاطر أسعار الفائدة

تتولد مخاطر أسعار الفائدة عند وجود فجوة سالبة أو موجبة بين الموجودات والمطلوبات الحساسة لتغيرات أسعار الفائدة وفي ظل وجود تغيّر في هذه الأسعار، مما يؤثر على أرباح المؤسّسة وحقوق مساهميها.

فيما يلي أثر تغيّر أسعار الفائدة بنسبة 2%:

	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية		
	الفجوة التراكمية*	الأثر على الربح	الأثر على حقوق الملكية
أثر زيادة سعر الفائدة بنسبة 2%	4,928,965,439	98,579,309	76,891,861
أثر انخفاض سعر الفائدة بنسبة 2%	4,928,965,439	(98,579,309)	(76,891,861)

	31 كانون الأول 2020 ليرة سورية		
	الفجوة التراكمية*	الأثر على الربح	الأثر على حقوق الملكية
أثر زيادة سعر الفائدة بنسبة 2%	1,889,330,062	37,786,601	29,473,549
أثر انخفاض سعر الفائدة بنسبة 2%	1,889,330,062	(37,786,601)	(29,473,549)

* تتمثل بصافي موجودات المؤسّسة الحساسة لأسعار الفائدة، حيث أنّه ليس لدى المؤسّسة مطلوبات حساسة لأسعار الفائدة كما في 31 كانون الأول 2021.

4.19. مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة إمّا من عدم تمكّن المؤسّسة من الوفاء بالتزاماتها التعاقدية والعرضية عند استحقاقها أو عن عدم تمكن المؤسّسة من تمويل زيادة أصولها نتيجة نقص السيولة في السوق، وللحد من هذه المخاطر تقوم المؤسّسة بتنويع مصادر التمويل وموائمة الآجال التعاقدية والمتوقعة للموجودات والمطلوبات والاحتفاظ بحد أدنى كافي من النقد والأرصدة المصرفية والأوراق المالية عالية السيولة. تراقب المؤسّسة توقعات مركز السيولة الخاص بها على أساس التدفقات النقدية المتوقعة.

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 كانون الأول 2021

19. إدارة المخاطر (تتمة)

4.19. مخاطر السيولة (تتمة)

31 كانون الأول 2021

ليرة سورية

	عند الطلب و أقل من ثمانية أيام	بين ثمانية أيام وشهر	بين شهروثلاثة أشهر	بين ثلاثة أشهر وستة أشهر	بين ستة أشهر وتسعة أشهر	بين تسعة أشهر وسنة	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
أرصدة لدى المصارف	2,057,701,035	228,312,628	-	-	-	-	-	-	2,286,013,663
إيداعات لدى المصارف	285,702,368	-	291,721,814	446,473,054	621,791,951	997,262,589	-	-	2,642,951,776
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	40,499,754	40,499,754
موجودات ثابتة غير ملموسة								1,638,264	1,638,264
أصل حق الاستخدام	-	-	-	-	-	-	-	7,620,524	7,620,524
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	-	64,561,756	64,561,756
موجودات أخرى	20,209,377	228,672	27,484,750	18,099,445	22,473,913	25,957,242	-	3,741,758	118,195,157
مجموع الموجودات	2,363,612,780	228,541,300	319,206,564	464,572,499	644,265,864	1,023,219,831	-	118,062,056	5,161,480,894
ذمم وأرصدة دائنة	6,118,964	-	830,877	-	-	-	-	1,575,000	8,524,841
مجموع المطاليب	6,118,964	-	830,877	-	-	-	-	1,575,000	8,524,841
الفجوة	2,357,493,816	228,541,300	318,375,687	464,572,499	644,265,864	1,023,219,831	-	116,487,056	5,152,956,053
الفجوة التراكمية	2,357,493,816	2,586,035,116	2,904,410,803	3,368,983,302	4,013,249,166	5,036,468,997	5,036,468,997	5,152,956,053	-

إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 كانون الأول 2021

19. إدارة المخاطر (تتمة)

4.19. مخاطر السيولة: (تتمة)

31 كانون الأول 2020

ليرة سورية

	عند الطلب و أقل من ثمانية أيام	بين ثمانية أيام وشهر	بين شهر وثلاثة أشهر	بين ثلاثة أشهر وستة أشهر	بين ستة أشهر وتسعة أشهر	بين تسعة أشهر وسنة	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
أرصدة لدى المصارف	312,808,675	101,557,157	215,630,528	-	-	-	-	-	629,996,360
إيداعات لدى المصارف	267,286,280	-	413,539,597	-	578,507,825	-	-	-	1,259,333,702
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	50,727,508	50,727,508
أصل حق الاستخدام	-	-	-	-	-	-	-	22,861,571	22,861,571
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	-	33,989,760	33,989,760
موجودات أخرى	11,279,688	35,448	25,649,427	-	20,849,418	-	-	2,441,234	60,255,215
مجموع الموجودات	591,374,643	101,592,605	654,819,552	-	599,357,243	-	-	110,020,073	2,057,164,116
ذمم وأرصدة دائنة	3,884,916	128,673	1,863,581	-	-	-	-	-	5,877,170
مجموع المطاليب	3,884,916	128,673	1,863,581	-	-	-	-	-	5,877,170
الفجوة	587,489,727	101,463,932	652,955,971	-	599,357,243	-	-	110,020,073	2,051,286,946
الفجوة التراكمية	587,489,727	688,953,659	1,341,909,630	1,341,909,630	1,941,266,873	1,941,266,873	1,941,266,873	2,051,286,946	-

إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 كانون الأول 2021

19. إدارة المخاطر (تتمة)

5.19. مخاطر التشغيل

تتمثل المخاطر التشغيلية بالخسائر التي من الممكن أن تتكبدها المؤسّسة نتيجة فشل أو عدم كفاية السياسات أو الإجراءات أو الأنظمة الداخلية لدى المؤسّسة أو نتيجة خطأ العنصر البشري أو جراء أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية (بما فيها الغرامات والجزاءات التنظيمية) دون المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.
تقوم المؤسّسة برصد ومراقبة هذا النوع من المخاطر عن طريق الاحتفاظ بسجلات تاريخية للأحداث التشغيلية وتحليلها وتقدير مدى الحاجة لتعديل أنظمة الضبط الداخلي ومقدار رأس المال لمواجهتها.

6.19. مخاطر الأعمال

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل تؤثر على قطاع الأعمال بصفة عامة وعلى قطاع الخدمات المالية بصفة خاصة، ومنها الأخطار الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية وظروف عدم التأكد التي قد تؤثر على نتائج الأعمال. وتقوم إدارة المؤسّسة بتقييم تلك المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل بقدر الإمكان من أثرها على نتائج الأعمال والمركز المالي للمؤسّسة.

20. إدارة رأس المال

تحتفظ المؤسّسة بمستوى كافي من رأس المال المُصدر القادر على امتصاص تعرّضات المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، وتُدير المؤسّسة هيكل رأس المال بهدف المحافظة على متانة ومرونة مركزها المالي وتوفير عائد مجزي للمساهمين وتحقيق المنافع لأصحاب المصالح الآخرين.

21. تأثير فايروس كورونا المُستجد (COVID 19):

إن استمرار تفشي فايروس كورونا المستجد (COVID-19) منذ بداية عام 2020 ولغاية تاريخ البيانات المالية في 31 كانون الأول 2021، سبب في حدوث اضطراب كبير في الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية، الأمر الذي انعكس في زيادة أزمة الاقتصاد المحلي، الذي من شأنه أن يؤثر سلباً على الأنشطة التشغيلية للمؤسّسة وبالتالي إيراداتها أو قيم أصولها. تقوم الإدارة بمراجعة افتراضات تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل الظروف السائدة، وعكس أثر هذه التغيرات على بياناتها المالية، مع وجود درجة عالية من عدم التيقن. بالتالي قد تختلف النتائج النهائية الفعلية عن المتوقعة.